



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو

الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

تحت إشراف الدكتور:

بله باسي زكرياء

من إعداد الطلبة:

❖ مدلل خديجة

❖ بن هارون خولة

❖ ميسة دنيا

لجنة المناقشة

رئيساً	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	بن عمر الأخضر
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	بله باسي زكرياء
مناقشاً	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	بقاط حنان

السنة الجامعية: 2020-2021م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو

الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

تحت إشراف الدكتور:

بله باسي زكرياء

من إعداد الطلبة:

❖ مدلل خديجة

❖ بن هارون خولة

❖ ميسة دنيا

لجنة المناقشة

رئيساً	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	بن عمر الأخضر
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	بله باسي زكرياء
مناقشاً	أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	بقاط حنان

السنة الجامعية: 2020-2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى من أحببت

إلى من أحق الناس بصحبتى، إلى من سهرت لسهري، تأملت لألمي فرحت لفرحي، مسحت دمعتي وضممتني

لحضنها الدافئة، أو من رفعت همي صاحبة القلب الكبير، "أمي الحبيبة"

إلى من كان سبب في وجودي إلى من بذل النفس والنفيس في إسعادي "أبي الحبيب" أمدته الله بالصحة والعافية

إلى من ترعرعت ونما بينهم "إخوتي وأخواتي"

إلى كل من الأقارب من قريب أو بعيد

إلى من أنار لي الطريق في تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة

إلى كل من جمعني بهم الأقدار خلال مسيرتي العلمية

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر

إلى كل هؤلاء أسمى معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل المتواضع

خديجة

إلى أساتذتي

أهدي مجهوداتي وطموحاتي ونجاحي إلى رمز الرجولة والنبيل والعطاء إلى من أحسن تأديبي وتربيتي والدي الكريم
"عبد الرشيد" الذي لم يبخل علي بأي شيء، أتمنى له الصحة والعافية وطول العمر

إلى مصدر الحنان والعطف والوفاء ونبع الأمان إلى قرة عيني والدي الكريمة "سهيلة" التي صبرت معي إلى أن
أتمت هذا العمل أتمنى لها الصحة والعافية وطول العمر

إلى جدتي الغالية "حفصية" أطال الله في عمرها

إلى من عاشت عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إخواني وأخواتي كل واحد بإسمه

إلى كل أحبتي بعيدهم وقريبهم

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي صديقاتي: "رقية، أماني، ازدهار، وسام، راوية، مديحة،
عبير، شيماء، أروى، سوسن، خولة، داليا، شهيناز، أسماء، حليلة، انتصار، أمال، خميسة وإيمان "

إلى من تقاسمتا معي طول العمل والجهد "خديجة" و"دنيا"

إلى كل أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية من وقت ما حطت قدمي فيها وصولاً لنهاية المسار

إلى من كان لي عون وسند

إلى كل من سقط سهواً من قلبي أهدي ثمرة جهدي هذه

خولة

رسالة شكر

أهدي مجهوداتي وطموحاتي ونجاحي إلى رمز الرجولة والنبيل والعطاء إلى من أحسن تأديبي وتربي والدي الكريم
الجيلاني الذي لم يبخل علي بأي شي أتمنى له الصحة والعافية وطول العمر

إلى مصدر الحنان والعطف والوفاء ونبع الأمان إلى قرّة عيني والديّ الكريمة وردة التي صبرت معي إلى أن أتممت
هذا العمل أتمنى لها الصحة والعافية وطول العمر

إلى ذرعي الأيمن ودعامة ثمرة عملي بالدعوات والصلوات إخوتي الأعتزاء عبد المنعم ويوسف وبلال حفظهم الله
ورعاهم

وإلى كل الأقارب والأصدقاء

دنيا

شكراً وإعترافاً

قال الله تعالى " لَعْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

أولاً نحمد الله العظيم الحليم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نقدم بالشكر الجزيل المكلل بالاحترام والتقدير إلى الدكتور المشرف " بله باسي زكرياء " على مجهوداته المبدولة وتوجيهاته القيمة التي أمدنا بها في سبيل إخراج هذا العمل، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

كما لا ننسى أن نرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور " مريمي عقبة " والدكتورة " رمضانبي وفاء " على كل التوجيهات والمساعدات التي قدمتها لنا.

كما نقدم بخزير الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لنكس مهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي يتركه تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي القياسي والبرنامج الإحصائي Eviews 10، ولأجل هذا الغرض تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)، بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة من 1990 إلى 2019 .

وتوصلت الدراسة نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، الانفتاح التجاري، أسعار النفط، التضخم)، كما تم التوصل أيضا إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج ARDL

Abstract:

The objective of this study is to determine the impact of real exchange change on Algeria's economic growth. Using econometric analysis tools and the statistical programme Eviews10, For this purpose, the self-regression model of slow time gaps (ARDL) has been applied. Based on annual time series data covering the period 1990 to 2019.

The results of the boundary test found that there was a relationship of complementarity between the variables of the study. (GDP, real exchange rate, trade openness, oil prices, inflation). It has also been concluded that real exchange rate appreciation leads to lower economic growth in Algeria. Keywords: real exchange rate, economic growth, common integration, ARDL model.

قائمة المحتويات

I	الإهداء
III	شكر و عرفان
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الاختصارات والرموز
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
الفصل الأول:	
الأدبيات النظرية والتطبيقية: سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف الحقيقي
7	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف الحقيقي
8	المطلب الثاني: محددات والعوامل المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي
12	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي.
16	المبحث الثاني: الإطار النظري لنمو اقتصادي
16	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
18	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي (عناصر ومقاييس ومحددات)
22	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
26	المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي
28	المبحث الثالث: دراسات السابقة حول العلاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي
28	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية
33	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية
35	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لقياس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي لفترة (1990-2019)	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة
42	المطلب الأول: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها
43	المطلب الثاني: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات
51	المبحث الثاني: تحليل تطور مسار سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)
51	المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر (1990-2019)
53	المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1990-2019)
55	المبحث الثالث: قياس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي
55	المطلب الأول: دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة
57	المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
73	خلاصة الفصل
75	خاتمة
80	قائمة المصادر والمراجع
86	قائمة الملاحق

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
GDP	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	F-statistic	إحصائية فيشر
REER	سعر الصرف الحقيقي	T-statistic	إحصائية ستودنت
OPEN	الانفتاح الاقتصادي	R^2	معامل التحديد
OIL	أسعار النفط	ADF	اختبار ديكي فولر المطور
CPI	التضخم	PP	اختبار فليبس بيرون

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	يبين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(1-1)
36	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	(2-1)
37	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	(3-1)
38	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	(4-1)
50	قرار المقارنة لاختبار منهج الحدود	(1-2)
52	التغيرات المئوية السنوية في سعر الصرف الحقيقي الفعلي لدينار خلال الفترة (2019-2000)	(2-2)
55	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	(3-2)
57	علاقة متغيرات الدراسة بالنمو الاقتصادي	(4-2)
58	تطور الناتج المحلي الإجمالي LGDP خلال الفترة (2019-1990)	(5-2)
59	تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي LREER خلال الفترة (2019-1990)	(6-2)
60	تطور الانفتاح الاقتصادي LOPEN خلال الفترة (2019-1990)	(7-2)
61	تطور أسعار النفط LOiL خلال الفترة (2019-1990)	(8-2)
62	تطور التضخم LCPI خلال الفترة (2019-1990)	(9-2)
63	نتائج اختبار PP جذر الوحدة (Unit root text)	(10-2)
63	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root text) باستخدام ADF	(11-2)
64	نتائج تقدير نموذج ARDL بالإبطاء (1,1,2,1,0)	(12-2)
65	اختبار منهج الحدود Bound test	(13-2)
66	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	(14-2)
67	نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة في الأجل الطويل	(15-2)
70	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي	(16-2)
70	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي	(17-2)
71	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	(18-2)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	مخطط توضيحي لاختبار النموذج التقديري	(1-2)
51	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER لدينار خلال الفترة (2019-1990)	(2-2)
53	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)	(3-2)
58	يمثل منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي LGDP خلال الفترة (2019-1990)	(4-2)
59	يمثل منحنى تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي LREER خلال الفترة (2019-1990)	(5-2)
60	يمثل منحنى تطور الانفتاح الاقتصادي LOPEN خلال الفترة (2019-1990)	(6-2)
61	يمثل منحنى تطور أسعار النفط LOIL خلال الفترة (2019-1990)	(7-2)
62	يمثل منحنى تطور التضخم LCPI خلال الفترة (2019-1990)	(8-2)
69	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	(9-2)
72	نتائج اختبار Cusum و Cusum of square	(10-2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
86	معطيات الدراسة	(01)
87	معطيات الدراسة بعد إدخال لوغاريتم	(02)
87	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	(03)
88	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة	(04)
88	نتائج اختبار فليبس بيرون PP	(05)
88	نتائج اختبار ديكي فولر ADF	(06)
89	نتائج اختبار منهج الحدود Bound test	(07)
89	نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة في الأجل الطويل	(08)
89	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	(09)



مقدمة

لتسوية معاملات التجارة الدولية يفترض لكل دولة عملتها الخاصة التي يصدرها البنك المركزي تستخدم لتمويل معاملاتها، وهو الأمر الذي يجعل التجارة في السلع والخدمات وتحويل رؤوس الأموال بين الدول تقتضي إجراء عملية تحويل العملة، ومن خلال هذا ظهر مصطلح سعر الصرف الذي يعرف بأنه سعر العملة مقومة بعملة أخرى، والذي يمثل أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، وهذا ما مكنه لعب دور مزدوج وفعال كأداة لإدارة الاقتصاد الداخلي مستويات معينة من الأسعار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة، ونظراً لتغيرات الكبيرة والكثيرة التي تشهدها أسعار الصرف فقد حظيت باهتمام الكثير من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية.

وفي هذا السياق ظهرت العديد من النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لهذه التغيرات في ظل الترابط الوثيق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية لدول العالم، وأظهرت الدراسات وجود عدة تأثيرات متبادلة بين تغيرات في سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات التي أخذت أيضاً حيزاً كبيراً من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية.

وكباقي دول العالم سعت الجزائر لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، من خلال اتباع سياسة صرف تأثر تأثيراً إيجابياً على المؤشرات الاقتصادية الكلية، باعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي، حيث رفعت احتكار التجارة الخارجية وطبقت إصلاحات وتعديلات كانت قد فرضتها ظروف العوامة والتحرر المالي خاصة بعد لجوءها إلى صندوق النقد الدولي، منذ أن بدأت الجزائر تعاني الاختلال في ميزان مدفوعاتها فكان من ضروري تشجيع الإنتاج خارج المحروقات، وتطبيق سياسة صرف فعالة لدعم مرونة الصادرات الجزائرية جذب فرص الاستثمارية من الخارج وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة والحد من مشكلة التضخم.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

➤ إلى أي مدى يمكن أن يؤثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

على أثر السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

■ ما المقصود بسعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي؟

- ما علاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل هناك أثر إيجابي ومعنوي بين تغير سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

- بناء على ما سبق، اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة إشكالياتها، وهي:
- يعتبر سعر الصرف الحقيقي أحد أهم الوسائل المبادلات الاقتصادية أما النمو الاقتصادي فهو مؤشر يعبر عن تقدم الدولة من تخلفها ويعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة؛
 - يلعب سعر الصرف الحقيقي دور المعالج الذي يهدف إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؛
 - نعم هناك أثر إيجابي ومعنوي بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث تؤدي تغيرات سعر الصرف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

4. مبررات اختيار الموضوع

- من أهم المبررات التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر:
- توفر الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة حيث يعالج هذا الموضوع إحدى القضايا التي يشهدها الاقتصاد الجزائري اليوم في ظل التحديات والرهانات الجديدة؛
 - الرغبة على هذا الموضوع والإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانبه والتعمق في دراسته؛
 - الميل الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع خاصة ما تعلق بمعالجة إشكالياتها بالجانب القياسي.

5. أهمية وأهداف الدراسة

- 1.5. أهمية الدراسة: تتبلور أهمية الدراسة في النواحي التالية:
- الوقوف على التطور الإحصائي لمتغيرات الدراسة (سعر الصرف الحقيقي، النمو الاقتصادي) في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
 - معرفة نوع الأثر الذي يحدثه التغير في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
 - الوقوف على أهمية استخدام منهجية قياس الاقتصادي في تحليل أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي ومحاولة الوصول إلى بناء نموذج قياسي مناسب.

2.5. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على أهم المفاهيم ونظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي حول سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي؛
- إلقاء الضوء على الجوانب النظرية لدراسة؛
- تحليل تطور اتجاهات سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؛
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2019).

6. الإطار المكاني والزمني:

حددت الدراسة في إطارين الزماني والمكاني، فزماني أضبط في الفترة المحصورة ما بين 1990 إلى 2019، أما مكانياً فقد خصص بيئة الاقتصاد الجزائري.

7. المنهج والأدوات المستخدمة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم التي تتعلق بسعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران، كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد وتحليل العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي، وذلك بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات مستقلة، حيث سيتم استخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews 10، واختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية بهذا الشأن.

8. مرجعية الدراسة

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية:

- الاعتماد على عدة مراجع كتب، المجلات، أطروحات رسائل الجامعية (الماجستير وداكتوراه)؛
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه؛
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يعتذر إيجادها في المكتبات؛
- أما فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث تم الحصول عليها من هيئات رسمية كالبنك الدولي.

9. صعوبات الدراسة

تعرضنا في موضنا هذا لصعوبات وهي التي تواجه أي باحث في المجال القياسي وهي المعطيات، فالمشكلة تضارب بعض الإحصائيات التي نجدها بمختلف مصادرها وأنواعها على الرغم من أنها مصادر رسمية.

10. محتوى الدراسة

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قسمنا بحثنا إلى فصلين كانت كالآتي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " الأدبيات النظرية والتطبيقية: سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي " تطرقنا فيه إلى الإطار النظري لسعر الصرف الحقيقي الذي يتضمن كل من تعريفه ومقاييسه وكذا المحددات والعوامل المؤثرة له، فضلاً عن أهم النظريات المفسرة له، والإطار النظري لنمو الاقتصادي يتضمن مختلف التعاريف المقدمة لنمو الاقتصادي وأنواعه والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية وكذلك تطرقنا إلى عناصر النمو الاقتصادي ومقاييس ومحددات هذا الأخير، وإلى أهم النظريات المفسرة له، حيث تعرضنا إلى علاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي وأخيراً إلى دراسات السابقة التي عالجت علاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: فصل التطبيقي، جاء بعنوان "دراسة تحليلية لقياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019"، سيتم التطرق فيه إلى التعريف بمتغيرات الدراسة والطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات، ثم تطرقنا إلى التحليل الاقتصادي لتطور مسار كل من سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2019، وأخيراً إلى قياس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي الذي يتضمن دراسة احصائية وصفية للمتغيرات الدراسة، وفي الأخير قمنا بعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يلعب سعر الصرف الحقيقي دور محوري في استقرار الاقتصاد وفي النمو الاقتصادي، حيث أصبح محط اهتمام من كافة الاقتصاديين وأهم النظريات والعوامل المؤثرة والمحددة له وكذلك إلى درجة اعتماده كمحدد لنمو الاقتصاد، ومدى مصداقيته في الاستخدام كمؤشر لقياس التنافسية الاقتصادية، نظراً لتعلقه بحركة رأس المال مع العالم الخارجي والمزايا النسبية في التجارة الدولية، ولتفصيل أكثر في موضوع سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي وكذا طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين وتبعاً لذلك، سنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية كلا من سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف الحقيقي.

المبحث الثاني: الإطار النظري لنمو اقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف الحقيقي

قد لا يعطي التغير في سعر الصرف الاسمي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد محل الاهتمام ولهذا يعتبر سعر الصرف الحقيقي من أهم المتغيرات في سياسات الاقتصاد الكلي، باعتباره مؤشرا على تنافسية الدولة عالميا، ونظرا للدور الهام الذي يقوم به سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد فإنه كان واحد من أكثر القضايا محل النقاش سواء من الناحية النظرية أو العملية.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم ما ورد في سعر الصرف الحقيقي، ماهية سعر الصرف الحقيقي ثم إلى المحددات لسعر الصرف الحقيقي والعوامل المؤثرة فيه، وصولا إلى نظريات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف الحقيقي

سننتقل فيما يلي إلى تعريف سعر الصرف الحقيقي ومقاييسه.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف الحقيقي

يمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف الحقيقي تجتمع في مفهوم واحد:

- ✓ يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.¹
- ✓ يعرف على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، ويربط بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويحسب وفق الصيغة

التالية²:

$$R_e = \frac{p_d}{e p_f}$$

حيث

R_e : سعر الصرف الحقيقي

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص104.

² خالد بورحلي، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018-2019، ص7.

p_d : الرقم القياسي للأسعار الفائدة المحلية

e : سعر الصرف الاسمي

p_f : الرقم القياسي للأسعار الأجنبي

الفرع الثاني: مقياس سعر الصرف الحقيقي

تتعدد المقاييس الإحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، أول هذه المقاييس هو المقياس الذي يعتمد على مؤشر المستوى العام للأسعار أما المقياس الثاني فيعتمد على قانون السعر الواحد المستخدم في نظرية تعادل القوى الشرائية إذ يعتبر أن سعر الصرف الحقيقي هو نسبة سعر السلع القابلة للتجارة إلى السلع غير القابلة للتجارة، والمقياس الثالث، يعتمد على قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار.

إلى جانب هذه المقاييس الخاصة بسعر الصرف الثنائي يوجد مفهوم آخر لسعر الصرف الحقيقي وهو سعر الصرف المتعدد الحقيقي أو ما يسمى بسعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يستخدم عند التعامل مع مجموعة من الشركاء التجاريين بأسعار صرف مختلفة وذلك بقياس متوسط مرجح لسعر السلع بإعطاء وزن لكل شريك تجاري يعتمد على حصة هذا الشريك في التجارة الخارج الخارجية.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي يساوي سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلا بالفرق المثلث للأسعار الأجنبية والمحلية، حيث يمكن حسابه بالعلاقة لتالية:¹

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

المطلب الثاني: محددات والعوامل المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي

الفرع الأول: محددات سعر الصرف الحقيقي.

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا هاما في تقييم الوضع الخارجي، حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية وكلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه في فترة زمنية معينة يكون فيها ميزان المدفوعات متوازنا نسبيا كلما تراجعت تدريجيا القدرة التنافسية للبلد وارتفاع ويعني أن سعر الصرف الاسمي مبالغ فيه، وهذا ما يشجع ارتفاع الطلب على الواردات الأجنبية واستقرار وانخفاض الصادرات، واستمرار هذا الوضع من شأنه أن يخل

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2016، عمان، الأردن، ص72.

بالوضع الخارجي، هذا الأمر لا محال ينعكس على الوضع الداخلي متسببا في زعزعة التوازن الداخلي المتمثل في التشغيل الكامل والتنمية الاقتصادية، واستقرار الأسعار.

يمكن تفسير زيادة التقدير الحقيقي لسعر الصرف من الناحية النظرية بالعوامل الأساسية التالية¹:

أولاً: الإنفاق الحكومي (Cg)

يتوقف تأثير الإنفاق الحكومي على نوعية السلع والخدمات ما إذا كانت تتكون من السلع القابلة وغير القابلة للتداول، على وجو الخصوص، إذا افتُضنا أن الإنفاق يتمثل في الاستهلاك الحكومي على السلع القابلة للتداول، ستؤثر هذه الزيادة في الاستهلاك سلبا على الطلب في قطاع السلع غير القابلة للتداول دوليا، هذا سوف (TRC) يسبب زيادة في الأسعار النسبية، وبالتالي ارتفاع تميمين (السعر) الحقيقي لسعر الصرف.

ثانياً: تراكم الأصول المالية الأجنبية وتدفقات رأس المال

تتحقق عموماً تدفقات رأس المال في شكل استثمارات المحفظة أو الاستثمار الأجنبي المباشر التي تمثل وفقاً لعدة اقتصاديين (بما في ذلك Ferretti، milesi ليسي فيريتي 2006) مؤشر الذي يقيس حالة الوضع الخارجي هو أيضاً حسب نفس الاقتصاديين، هو مؤشر بديل لقياس درجة التكامل المالي الدولي، وهكذا فإن تأثير صافي الأصول الأجنبية هو ثراء هذا بدوره يؤثر على الطلب المحلي، وبالتالي امتلاك أصول مالية أجنبية صافية كبيرة (أو ثروة كبيرة) يؤدي عموماً إلى ارتفاع الطلب على السلع هذا الأخير يخلق ضغطاً تضخمي على أسعار السلع غير القابلة للتداول، وبالتالي يساعد على تخفيض الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول، مما يؤدي إلى تميمين حقيقي لسعر الصرف.

ثالثاً: تأثير الانفتاح التجاري

الانفتاح المتزايد، المعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB يؤدي إلى حركة قوية من العملات، يؤثر هذا المستوى من الانفتاح على البلدان النامية، من خلال زيادة أكبر في الواردات، وهكذا يمكن أن النقص (أو الزيادة وتخفض) السعر الصرف الحقيقي.

رابعاً: أثر بلاسا سامويلسون (1964) (L'effet Balassa _ Samuel Son)

يبين بلاسا سامويلسون أن الإنتاجية العالية الموافقة للانخفاض في التكلفة النسبية للإنتاج والأسعار النسبية لهذه السلع المقارنة بأسعار السلع غير القابلة للتداول، ويؤدي إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي، ومع ذلك يبين

¹ عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الدينار الجزائري-، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 206.

إدواردز (Edwards) أن أثر تغيير التطور التكنولوجي على سعر الصرف الحقيقي يعتمد على مدى تأثيره على القطاعات المختلفة للاقتصاد، والواقع أن التقدم التقني قد يؤدي إلى انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي، إلا إذا كان أثر زيادة العرض المحلي يفوق زيادة الطلب يتوقف هذا على مدى استفادة الجهاز الإنتاجي من التقدم التقني.

خامساً: شروط التبادل التجاري (te)

أثر شروط التبادل التجاري أي نسبة أسعار الصادرات على أسعار الواردات على قيمة سعر الصرف الحقيقي تبقى غامضة من الناحية النظرية حسب (إدواردز، 1989 Edwards، البدوي وسوتو 1999 و Bleaney et Greenway 2001) حيث يتوقع أن يؤدي برسن في شروط التبادل التجاري إلى تحسين في الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات، إذ يمكن لهذا المتغير أن يؤدي إلى تهمين أو انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي، ويتوقف مدى تأثير معدل التبادل إلى أهمية أثر الدخل أو أثر الإحلال.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي

مع ظهور بوادر العولمة تطورت وتغيرت صور العلاقات المالية والسلعية التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، حيث تدفقت رؤوس الأموال بين الدول وانفتحت الاقتصاديات لأنشطة التجارة الخارجية وزادت المنافسة من خلال الانفتاح التجاري وإلغاء التمييز ضد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي العنصر المتبادل بين معدلات التبادل التجاري، وله عدة عوامل تؤثر فيه منها ما يتعلق بالأسعار ومنها ما يتعلق بطبيعة الاقتصاديات المحلية ودرجة جذبها لرؤوس الأموال.

أولاً: عوامل تتعلق بالأسعار: تتمثل في مايلي:¹

1. **سعر الصرف الاسمي:** يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمي، فارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح.
2. **سعر الصرف المحلي:** يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة طردية مع السعر المحلي، فانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى انخفاض السعر المحلي والعكس صحيح
3. **سعر الصرف الأجنبي:** يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع السعر الأجنبي.

¹ حنان تلمساني، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 46.

ثانياً: عوامل تتعلق بالظروف الاقتصادية الداخلية:¹

1. نمو الإنتاجية:

حسب فرضية harrod-Samuelson-Balassa فإن سعر الصرف الحقيقي يرتفع في البلدان التي تشهد نمواً سريعاً حيث يكون التحسن الإنتاجي في الدول ذات معدلات نمو سريعة أكبر من التحسن الإنتاجي في الدول ذات معدلات النمو المنخفض، وهذا راجع إلى التقدم التكنولوجي الذي يتجه نحو القطاع التجاري مسبباً انخفاض أسعار السلع التجارية وزيادة أسعار السلع غير التجارية.

2. نسبة الانفاق الحكومي

تؤثر التغيرات في مستوى الانفاق الحكومي على حركة أسعار الصرف الحقيقية، حيث تؤدي الزيادة في الانفاق الحكومي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية والذي يطلق عليه "أثر الاحلال" وقد يكون الانفاق مصحوباً بضرائب عالية لتمويله حيث تسبب انخفاض في الدخل المحلي ويؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير التجارية والذي يطلق عليه "أثر الدخل"، إذا كان تأثير الاحلال أعلى من تأثير الدخل فسوف ترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي.

3. تدفقات رأس المال

شهد العالم في العقد الأخير انفتاحاً غير مسبوق في أسواق رأس المال في البلدان النامية، إذ يؤدي تدفق رأس المال إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية في البلد المتلقي مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها مسبباً ارتفاعاً لسعر الصرف الحقيقي.

4. التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري

قد تؤثر التحركات النسبية في معدلات التبادل التجاري في أسعار الصرف الحقيقية، فتحسن معدلات التبادل التجاري يؤدي إلى ارتفاع الدخل المتاح في البلد مما يسبب زيادة الطلب على كل من السلع التجارية والسلع غير التجارية وزيادة الطلب عليها تفرض ضغوطاً على أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مسبباً ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي.

5. تعدد الشركاء التجاريين

سعر الصرف الثنائي لا يعطي صورة كاملة عن سعر الصرف الحقيقي لأن عملية التبادل التجاري عادة ما تتم بين دولة ما ومجموعة من الدول الأخرى لكل منها عملة خاصة بها، ولها سعر صرف معين لذلك يجب أخذ

¹ عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الدينار الجزائري-، مرجع سبق ذكره، ص 208

متوسط حسابي مرجح لحصة كل بلد منافس أو شريك تجاري لتلك الدولة والذي يطلق عليه سعر الصرف الفعال الاسمي.

6. التحركات النسبية للأسعار والتكاليف المعنية والدول المنافسة والشريكة لها

إذ تؤثر هذه التحركات في أسعار المنتجات السلعية والخدمات النهائية وكذلك في تكاليف الإنتاج من أسعار مدخلات الإنتاج من مواد أولية والخام وكلفة القوى العاملة ومدى توفرها، وأسلوب التكنولوجيا المستخدم فضلا عن عوامل أخرى، وتعكس هذه التحركات معدلات التضخم.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي.

وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول الحديث عن مختلف النظريات التي شهدتها الساحة الاقتصادية منطلقين من نظرية تعادل القوى الشرائية وصولا إلى نظرية الإنتاجية.

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي Gustav Cassel عندما أصدر كتاب بعنوان " النقود وأسعار الصرف الأجنبي" بعد عام 1914، وهو يرى أن سعر صرف بين عمليتي أي دولتين يتحدد وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار في كل من الدولتين، وتوفر هذه النظرية الأساس النظري لإحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عمليتين والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العمليتين.¹

يمكن التمييز بين نوعين من الصيغ للتعبير عن تعادل القوة الشرائية، هي تعادل القوة الشرائية المطلق وتعادل القوة الشرائية النسبي:

أولاً: الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية (absolute purchasing power parity)

وهي عبارة عن نسبة السعر بالبلدين، وتشير الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية الى أن سعر الصرف الاسمي بين عمليتين لدولتين يساوي النسبة بين المستويات العامة للأسعار في كلا من الدولتين.

وترى الصيغة المطلقة أن سعر الصرف يتوقف على القوة الشرائية لكل عملة في بلدها ومنه يمكن أن يتحدد سعر الصرف بواسطة النسبة بين مؤشرات الأسعار في البلدين حسب الصيغة التالية:²

¹ بسام حجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003 ص13

² زهرة سيدامر، انعكاسات سعر الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص29.

$$e = \frac{p}{p^*} \longrightarrow p = e \cdot p^*$$

حيث

e: سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية

p: مستوى الأسعار المحلية.

p*: الأسعار الأجنبية.

ثانياً: الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوى الشرائية (Relative Purchasing Power Parity)

يعتبر مفهوم التعادل النسبي للقوة الشرائية أقل دقة من مفهوم تعادل القدرة الشرائية المطلق، وتعود نظرية تعادل القوى الشرائية النسبية على نسبة التغيرات في مستويات السعر أي نسبة التضخم، وتقول هذه النظرية أن نسبة ارتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب التضخم بين الدولة الأجنبية ودولة العملة محل البحث، وأي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية لا يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمية بل سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة) بنفس نسبة ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى أنه هذه الصيغة تشير إلى التغير المتوي في سعر الصرف بين عملتين خلال فترة زمنية معينة يساوي الفرق بين التغير المتوي للمستويات العامة للسعر في كلا من هتين الدولتين.

وتهتم هذه الصيغة بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف التوازي من لحظة لأخرى، وهي حاصل ضرب سعر الصرف في الفترة السابقة ونسبة الأرقام القياسية لأسعار البلدين حسب الصيغة التالية:¹

$$e_t = e_{t-1} \left(\frac{p^*}{p} \right)$$

حيث

e_{t-1}: سعر الصرف لسنة السابق

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

بالإضافة إلى تدفقات السلع بين الدول فإن التجارة تشمل أيضاً تدفقات مالية بين الدول تنشأ بسبب وجود الرغبة في الاستثمار الأجنبي وشراء الأصول الأجنبية، حدوث مثل هذه التدفقات المالية سيؤثر على أسواق الأصول المالية ويؤدي بالتالي إلى تكيفات في أسعار الصرف الأجنبي، وكما رأينا في حالة أسواق السلع فان

¹ حنان تلمساني، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، مرجع سبق ذكره، ص52.

النشاط التراجحي سيلعب دورا رئيسيا أيضا في تحديد العلاقة بين أسعار الأصول المالية المحلية (سعر الفائدة المحلية) وأسعار الأصول الأجنبية (سعر الفائدة الأجنبي) 1ولهذه النظرية فرضيات:²

- ✓ قابلية إحلال لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛
- ✓ لا يوجد أي عائق في اتجاه حركة رؤوس الأموال البحرية؛
- ✓ تكاليف المبادلات ضعيفة جدا ومهملة حيث لا تؤثر.

الفرع الثالث: نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة)

تعتبر المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات جد مهمة في تفسير مستوى سعر الصرف، إذ يقوم ميزان المدفوعات بإحصاء الصفقات الاقتصادية بصفة شاملة بين دولة وباقي دول العالم، ويقوم كذلك منهجيا بتسجيل كل الأسباب التي من أجلها يصبح كل من العرض والطلب على الصرف قابل للتطور في سوق الصرف. وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير، أي تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية، في حين يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات حيث ينخفض الطلب على العملة ويزيد عرضها وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية³.

وبذلك تتركز هذه النظرية على الأسس التالية:4

- ✓ يعد وضع ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية؛
- ✓ يتحدد سعر الصرف كما يتحدد أي سعر آخر وفقا لقوى العرض والطلب؛
- ✓ إن ميزان المدفوعات هو متغير مستقل وأن سعر الصرف هو متغير تابع.

¹ محمد بوشمال، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019-2020، ص 25.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 104.

³ حنان تلمساني، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁴ ظريفة سلامية، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2016-2017، ص 29.

الفرع الرابع: نظرية الكمية (كمية النقود)

يعتبر ريكاردو أول من أشار إلى هذه النظرية بعدما لاحظ إقدام إنجلترا على تخفيض قيمة الإسترليني بمقدار 20 % من قيمته الاسمية سنة 1809 وعلل ذلك الإجراء بمقابلة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية.¹

وإن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات، وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب، في حالة سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.²

الفرع الخامس: نظرية الإنتاجية

وتعني هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتهم، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات، وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية، على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.

ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الإنتاجية.³

ويمكن الرد على ذلك بسهولة في كون أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخل والأسعار، هي الدول التي يتحقق فيها ارتفاع مستمر في صادراتها، وارتفاع سعر صرف عملتها، بينما لا يتحقق ذات الأمر في الدول النامية التي تنخفض فيها الدخل وتنخفض صادراتها.⁴

¹ عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الدينار الجزائري-، مرجع سبق ذكره، ص 54

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2004، ص 87.

³ محمد بوشمال، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2016-1990)، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

المبحث الثاني: الإطار النظري لنمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي أصبح أهم مصطلح اقتصادي يتناول من قبل الباحثون الاقتصاديون والسياسيون على حد سواء، ولتوضيح هذا قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول ماهية النمو الاقتصادي، والمطلب الثاني إلى عناصر النمو الاقتصادي ومقاييس ومحددات هذا الأخير، وكذلك تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة له، وأخيراً تعرضنا إلى علاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

عادة ما يتم نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظراً لوجود علاقة بين المفهومين، ولهذا الغرض سيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع أولاً قمنا بتعريف النمو الاقتصادي ثم إلى أنواع هذا الأخير، وفي الفرع الثالث تطرقنا إلى الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

وهناك العديد من التعاريف لنمو الاقتصادي، قمنا بإختيار البعض منها كما يلي:

- ✓ يقصد بالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، الذي تصاحبه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، يمثل النمو الاقتصادي الفرق بين معدل نمو الدخل الوطني ومعدل النمو السكاني.¹
- ✓ يعرف النمو الاقتصادي على أنه "التوسع في الناتج الحقيقي أو في الدخل الفردي من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية."²
- ✓ أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل نمو السكان.³

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000 ص 51.

² ناجي حسين خليفة محمد، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2(2009-1970)، 001، ص 07.

³ محمد بن البار، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الممتدة بين مذكرة تخرج لئيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012 ص 59.

✓ أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد.¹

ومن خلال التعاريف السابق نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل بحيث تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية في المدى البعيد واستبعاد ما يعرف بالنمو العابر والظرفي.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى:

- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:** ويتم بنمو الدخل بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.²
- ✓ **النمو الاقتصادي الكثيف:** يتحقق هذا الأخير عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي GDP real، ولكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج أي تنمية قيم السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، يعني زيادة الدخل الفردي الحقيقي وهذا ينتج عنه تحسن في المستوى الاقتصادي لمعية الأفراد.
- ✓ **النمو الاقتصادي الطبيعي:** أو ما يعرف بالنمو التلقائي يعني أنه يحدث في اقتصاد بلد ما دون أي تخطيط علمي مسبق، ويتميز هذا النوع كونه بطيء وتدرجي في شكل عمليات موضوعية في مسارات تاريخية متعاقبة.
- ✓ **النمو الاقتصادي العابر:** وهو نمو غير دائم يزول بزوال الأسباب، أي هو نمو يظهر بفعل عوامل سوأء كانت داخلية أو خارجية، ويتميز هذا النوع من النمو بعدم الثبات والاندثار بمجرد ذهاب هذه العوامل.
- ✓ **النمو الاقتصادي المخطط:** وهو عكس النمو الطبيعي الذي يحدث بصورة تلقائية، إذ هذا النوع يحدث نتيجة تخطيط علمي شامل لموارد وحاجات البلد، وتتوقف قوة وفاعلية النمو المخطط على قدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة.

الفرع الثالث: فرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تغير بنياني من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن، ودفعة قوية يتهيا بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المختلف،

¹ أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لبليل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 (محمد بن احمد)، وهران، الجزائر، 2015-2016، ص60.

² عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2012-1998)، أطروحة مقدمة لبليل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص6.

وإستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغيير البنائي الذي تتطلبه هذه التنمية.¹

ويمكن التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي التالي:

الجدول رقم (1-1): يبين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
يخضع للدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
لا يحدث تغيير في هيكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هيكل المجتمع
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات وإستراتيجيات اقتصادية

المصدر: لوح حكيم، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات _دراسة حالة الجزائر 1990-2013، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة وإدارة أعمال دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017، ص105.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي (عناصر ومقاييس ومحددات)

وفي هذا السياق يتم عرض عناصر ومحددات النمو الاقتصادي وكذا مقاييسه.

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي

تحدث عملية النمو الاقتصادي نتيجة تفاعل مصادرها مع بعضها البعض في عملية إنتاج العديد من السلع والخدمات من قبل الاقتصاد، ويرتفع بسببها الدخل الوطني، وفيما يلي عرض لهذه العناصر:

أولاً: رأس المال

يقصد به جميع الملكيات العينية من مكائن ومعدات ومباني وأراضي وغيرها ولرأس المال أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي ولهذا السبب كان نقص رأس المال هو الجانب المميز للاقتصاديات المنخفضة للدول النامية والمتراجعة ولهذا فإن توفر رأس المال يعد مطلب أساسياً لتحويل من الاقتصاديات الزراعية إلى الاقتصاديات الصناعية.²

¹ إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص10.

² آلاء نوري حسين، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وآثارها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1988-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص9.

ثانياً: العمل

وهو أحد عوامل الإنتاج الأساسية ويطلق مصطلح العمل على مجموع الخدمات الإنتاجية، والتي تتمثل في الجهود الجسماني البشري والمهارات والقدرات العقلية، والتي يستطيع الإنسان تقديمها لعمليات الإنتاج المختلفة، ويرتبط حجم العمل بمجموع الأفراد النشطين في المجتمع وعدد ساعات العمل المبدول من طرف كل عامل من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط العمل بإنتاجية عنصر العمل، حيث كلما زادت إنتاجية العمل زاد الإنتاج رغم بقاء عدد العاملين والساعات العمل ثابتة، والمقصود بإنتاجية عنصر العمل حاصل قسمة الإنتاج الكلي المحقق على عدد وحدات العمل المستعمل في إنتاجه، وهذه الزيادة في الإنتاج تؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي للدولة من خلال عنصر العمل.¹

ثالثاً: التقدم التقني والتكنولوجي

إذا عرفت التكنولوجيا على أنها: "مخزون المعرفة المتاحة لمجتمع ما في لحظة معينة في مجال الفنون الصناعية والتنظيم الاجتماعي، والتي تتجسد في الأساليب الإنتاجية والإدارية عند المؤسسات والأفراد والدولة"، فإن التغيير أو التقدم التكنولوجي يتمثل في: "تحسين مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة، كإكتشاف أساليب إنتاجية جديدة وسلع غير معروفة سابقاً وتصاميم هندسية مبتكرة".²

الفرع الثاني: مقياس النمو الاقتصادي

من أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن تغير في حجم النشاط والذي يعبر عن النمو الاقتصادي هي:

أولاً: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

تقاس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويتم قياس هذه المعدلات باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية³، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.⁴

¹ عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر_دراسة قياسية 1970-2008، مذكورة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 62.

² عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012-1998)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ محمد مدحت مصطفى، عبد الظاهر محمد سهير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 118.

⁴ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012-1998)، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ثانياً: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.¹

ثالثاً: مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل الملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية.²

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي

وهناك العديد من العوامل المحددة لنمو الاقتصادي، لكن سنقتصر في ذكر البعض منها وبإيجاز كالتالي:

أولاً: العامل البشري

إن العمل على الرفع من معدلات النمو الإقتصادي ينتج عنه الزيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة أي كلما كانت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي أكبر من النمو السكاني يؤدي إلى الرفع من معدلات متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وعليه تحقق معدلات مرتفعة لنمو الإقتصادي والعكس صحيح أي أن إرتفاع معدلات النمو السكاني بالنسبة أكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي فهذا سوف يؤثر سلباً على معدل الدخل الحقيقي للفرد ومن هنا نستنتج أن زيادة الكثافة السكانية يعتبر

¹ محمد بن البار، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (2009- 1970) ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص 13.

كباح للنمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات وخاصة الدول النامية التي تسجل معدلات مرتفعة لزيادة السكان مقارنة مع الدول المتقدمة.¹

ثانياً: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلاً للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.²

ثالثاً: التقدم التكنولوجي

يعتبر التقدم التكنولوجي أهم محرك للإنتاجية، والذي يعرف على نطاق واسع باعتباره تقدماً في الوسائل التقنية لإنتاج السلع والخدمات، فلمواكبة التقدم التكنولوجي لا بد من توفر مستوى متقدم لنوعية العمل البشري وهذا يتطلب إنفاقاً على تدريب القوى العاملة في بعض الجوانب بمقدار يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج الأخرى.³

رابعاً: الانفتاح الاقتصادي

الانفتاح الاقتصادي نقصد به إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال، وقد شهدت الدراسات النظرية والتطبيقية تطور كبير في دراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، من الناحية النظرية يمكن التمييز بين مفهومين لنموذج النمو، نماذج النمو النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلية.⁴

خامساً: التراكم رأسمالي (الاستثمار)

يعرف التراكم الرأسمالي بأنه الإضافة على الموجود من رأس المال، وبالتالي يشكل التراكم الرأسمالي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى وهي بذلك تشكل الإستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى

¹ شهبناز طلب سمية، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي البابس، سيدي بلعاس، الجزائر، 2016-2017، بدون صفحة

² فتيحة بنايي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 8.

³ مجّد بوشمال، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁴ مجّد أمين بيري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 180.

الطاقة الإنتاجية الموجودة والذي يقاس بإجمالي تكوين رأس المال الثابت، فالإستثمار يعد المرادف لعملية التراكم الرأسمالي وهما عنصران أساسيان وضروريان لتحقيق النمو الإقتصادي.¹

سادساً: التضخم

نظريا قد ثبت أن التضخم يبيب العديد من التشوهات في الاقتصاد، عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر، أيضا يثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن المال يتسحق اليوم قبل الغد، وبالتالي في المدى الطويل يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المداخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز النمو، والتأثير الأخر المدمر لتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لنشطتهم وخاصة فيما يتعلق بكم الإنتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الإنتاج.²

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

لقد ظهرت نظريات عديدة في مجال النمو الاقتصادي، فالكتابات بخصوص النمو قديمة قدم الاقتصاد ذاته، وهذا ما سننتظر إليه في هذا المطلب ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك، إلى نظريات النمو النيوكلاسيكية والحديثة.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

يتطلب فهم وجهات النظر الجديدة حول النمو الاقتصادي ودور التطور التكنولوجي فيه، أن نفهم كيف احتلت فكرة النمو ها الموقع البارز في الجدل الاقتصادي، ولقد بدأت الدراسة الجديدة لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد الماركنتيليين، أمثال الأنجليزيين وييليام بيتي، وجون لوك والفريي جان باتيسيت كولبر، ولقد رأى هؤلاء العلماء في النقد و خاصة المسكوك منه الذهب والفضة، مكن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها بجد، وقد اعتقدوا أنه من الأفضل لبناء مخزون الذهب والفضة، أن يتحقق ميزان تجاري رابح، من خلال الترويج الفعال للتصدير، ووضع قيود على أسعار وحصص ما يجري استيراده، وتسمح هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة وتحفيز الاستثمار في السوق.³

¹ أحمد عبد صالح عطية الفهداوي، قياس وتحليل العجز التوأم وأثره على النمو الإقتصادي في العراق للمدة (1995-2018)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، 2020، ص 39.

² عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012-1998)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 76.

أولاً: نظرية آدم سميث

لقد شارك* Adam Smith مشاركة فعالة في وضع اللبنة الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص وتقسيم العمل، إلا أن دراساته في النمو لم تكن متخصصة وقائمة بذاتها وإنما كانت ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه "ثروة الأمم"، وبين أهم العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي حسب رأيه كالتالي 1: جميع رأس المال، نمو السكان، رفع إنتاجية العمل، حرية التجارة الدولية.

ويعتبر A. Smith العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرة خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة. 2

ثانياً: ديفيد ريكاردو D. Ricardo

ويعد أول من وضع نظاما متماسكا لتحليل الاقتصاد وعمل تعميق الآراء ذات الصلة بعملية النمو، فقد قسم ريكاردو المجتمع الاقتصادي إلى ثلاثة طبقات (الرأسماليون، الاقطاعيون والعمال) 3، وعدان دور الرأسماليون مركزيا وأساسيا في عملية النمو الاقتصادي لأنهم وحدهم القادرون على تكوين رأس المال والتوسع فيه لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، وأن الربح والربح بشكل خاص هما أساس الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال 4.

* آدم سميث (5 يونيو 1723 _ 17 يوليو 1790) فيلسوف وباحث إسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري العلم الاقتصادي ويقى كتابه الشهير "ثروة الأمم المتحدة" وإحدى من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة.

¹ إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية "نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 61.

² سيدي أحمد كيداني، أثر النمو الاقتصادي على العدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد _ تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 35.

³ إسماعيل شعبان، مقدمة في اقتصاد التنمية "نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁴ آلاء نوري حسين، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وآثارها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1988-2014، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ثالثاً: روبرت مالتوس* Robert Malthus

اعتمد في تحليله على كل من نظرية السكان التي تفسر أن مستوى الزيادة في السكان يكون وفقاً لمتتالية هندسية بينما الزيادة في الغذاء فيكون وفقاً لمتتالية حسابية، وهذا ما يجعل النمو السكاني أكبر من النمو في الغذاء فبدوره لا يؤثر سلبيًا على المداخيل التي تصبح عند مستوى الكفاف، فنلاحظ أن معدلات النمو السكاني لها علاقة عكسية مع معدلات النمو الاقتصادية، وتتطرف أيضاً إلى الطلب الفعال في تحديد مستويات الإنتاج إلا أن نظرة مالتوس كانت سلبية جداً ولم تثبت صحتها في الدول المتقدمة نظراً لارتفاع مستويات الغذاء مقارنة بالنمو الديموغرافي¹

رابعاً: كارل ماركس Karl Marx:

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد آدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة لماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالات فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.²

يمثل كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ باختيار الرأسمالية وصعود الاشتراكية، حسب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي، تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو والازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فاختيارها هو أمر حتمي لا مفر منه بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي، ولا يخفى أن هذا المنظور الماركسي يقوم على عدم مشروعية الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج هنا هو تلبية حاجات الناس وإنهاء الاستغلال، اعتبر ماركس أن نظرية القيمة تعد حجر الزاوية للكشف عن القوانين الداخلية.³

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

ظهر التحليل الكينزي مخالفاً للكثير من الآراء والتحليل التي سبقته، خصوصاً ما تعلق منها بالتوازن والاستقرار الاقتصادي. ويوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من

* روبرت مالتوس (1766-1834) باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي من مؤلفته "Definition eneconomic politique" سنة 1827، فب العصر الحديث يتم مناداته توماس مالتوس رغم أنه في حياته استخدم اسمه الأوسط، روبرت.

¹ شهيناز طالب سومية، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

² أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 81.

³ محمد بوشمال، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، مرجع سبق ذكره، ص 57.

التشغيل التام، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتوازن الاستثمار المخطط بالادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير، هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العمل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل، وإذا كان الدخل عبارة عن الناتج الكلي فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي¹.

الفرع الثالث: النظرية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية)

جاءت أفكار النيوكلاسيك مخالفة تماما للأسس التي تبناها الكلاسيك في تفسيرهم للتنمية الاقتصادية، فقد ركز هؤلاء على الأرباح باعتبارها المصدر الوحيد للتنمية في ظل إعتقادهم أن كل المدخرات ستوجه للاستثمار، كما أهمل الكلاسيك دور القطاع العام في إحداث التنمية.²

اعتبروا أن النمو الاقتصادي قد لا يمر بفترات ركود على عكس ما أورد سميت، وأن هذا الأخير على ما يتاح من موارد في المجتمع من ارض، وعمل، ورأسمال، وتنظيم تكنولوجيا، كما اعتمدوا على آلية السوق أي العرض والطلب بحيث يلجأ المنتجين إلى تعظيم الأرباح بينما المستهلكين فهدفهم هو تحقيق أقصى إشباع في حدود الإمكانيات المتاحة في السوق من الأطر الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد من إمكانية تطبيقه في الدول النامية.³

❖ نموذج سلو_سوان (solow_swan) للنمو من أشهر النماذج النيوكلاسيكية، ويفترض النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت، كما يفترض أن الادخار هو نسبة من الدخل الذي يتم استثمارها، وبدلاً من افتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأسمال، استخدام (Solow) دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأسمال والعمل.⁴

¹ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012- 1998)، مرجع سبق ذكره، ص25.

² إيمان نور اليقين خلادي، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وآثارها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1988-2014، مرجع سبق ذكره، ص116.

³ شهيناز طالب سومية، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة _دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

⁴ شهيناز طالب سومية، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة _دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

المطلب الرابع: علاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي

يتفق الاقتصاديون على أن سعر الصرف الحقيقي هو مفتاح السعر النسبي في النظام الاقتصادي وأن أي تغير فيه له العديد من التأثيرات على الأداء الاقتصادي بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة من خلال التأثير على التجارة الخارجية وحركات رؤوس الأموال والاستثمار وهيكل ومستوى الإنتاج والاستهلاك، كما يتفق الاقتصاديون أيضاً على أن الاختيار الصحيح لسياسة سعر الصرف يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي كما أن تصحيح أي انحراف في سعر الصرف الحقيقي يعتبر أيضاً شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافي لتحصين الأداء الاقتصادي.¹

إن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن القيمة التوازنية يأخذ شكلين رئيسيين، إما المبالغة في قيمة العملة أو بتخفيض قيمة العملة، وتعتبر المبالغة في قيمة العملة الوطنية هي الشكل الأكثر شيوعاً وخصوصاً في الدول النامية والتي تعاني من سوء إدارة سياسة سعر الصرف فيها، إن هذه انحرافات لأسعار الصرف الحقيقية عن مستوياتها التوازنية تؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي من خلال ما يلي²:

- ✓ تؤدي المبالغة إلى إضعاف القدرة التنافسية الخارجية نتيجة المغالاة في أسعار الصادرات، مما ينتج عنها تدهور في الميزان التجاري واستنزاف للموارد المحلية، وهذا بدوره سيؤدي إلى تخفيض حاد في قيمة العملة في أعقاب أزمة ميزان المدفوعات مع التأثير العكسي على الأسعار المحلية والإنتاج؛
- ✓ تنسب المبالغة سوء تخصيص للموارد عن طريق تشويه أسعار السلع المحلية بالنسبة لبعضها البعض وبالنسبة للأسعار الدولية وهذا سيؤثر عكسياً على الاستثمار المحلي والطاقة الإنتاجية ومن ثم الإنتاج المحلي؛
- ✓ التأثير العكسي على الأسواق المالية المحلية، من خلال زيادة عدم التأكد في الأسواق المالية، وكذلك من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية، وفي حالة استمرار المغالاة في قيمة العملة فإن كثيراً من الصناعات والبنوك ربما تفشل بسبب المضاربة، وفي الحالة الأخيرة فإن الحكومة ربما تتحمل تكاليف أو نفقات ثقيلة لمساندة النظام المالي.

فسعر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية سيؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها فضلاً عن زيادة الإنتاج المحلي بدلا من السلع المستوردة، والذي من شأنه أن يرفع

¹ عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الدينار الجزائري-، مرجع سبق ذكره، ص 395.

² عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الدينار الجزائري-، مرجع سبق ذكره، ص 396.

مستوى معيشة الافراد في الامد الطويل¹، حيث يرتبط هذا الأخير بعلاقة عكسية بسعر الصرف الحقيقي فكل زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وبالتالي زيادة الأرباح والإيرادات والعكس صحيح.²

وبافتراض ثبات الأسعار الدولية فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يعكس ارتفاع (انخفاض) قيمة سعر الصرف أو تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي في التكلفة المحلية لإنتاج السلع الداخلة في التجارة ومن ثم تحسن (تدهور) القدرة التنافسية الدولية، وعليه فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعد مؤشرا للارتفاع النسبي لأسعار السلع الداخلة في التجارة، وبالتالي يصبح هذا القطاع أكثر ربحية من غيره من القطاعات مما يعد حافزا للمستثمرين لزيادة حجم استثماراتهم في هذا القطاع، وبالتالي فإنه على المستوى الكلي سوف يحدث تحولا للموارد من قطاع السلع الغير الداخلة في التجارة إلى قطاع السلع الداخلة في التجارة.³

وعليه يمكن الإشارة إلى أن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو معقدة، لأن كليهما مرتبط بالأخر بطريقتين وهما:⁴

الأولى: أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر حلقة وصل بين السياسة والأداء، وبناء على ذلك فإن السياسات تصوب تجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي يشجع النمو.

الثانية: أن كلا من النمو الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي يتأثر بالسياسة، وهو ما يزيد من درجة الارتباط بين المتغيرين دون الحاجة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه أحدهما للآخر، فالسياسات التي تؤدي إلى توفير بيئة أكثر استقرارا وتشجع على استغلال أكثر كفاءة للموارد تقود أيضا إلى سعر صرف حقيقي مستقر عند مستويات مناسبة.

¹ حنان تلمساني، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص 320.

³ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سبق ذكره، ص 71.

⁴ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سبق ذكره، ص 97.

المبحث الثالث: دراسات السابقة حول العلاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي

تمت الاستعانة بعدة دراسات سابقة التي بحثت في أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي وأثرها على النمو الاقتصادي وذلك لتحقيق أغراض البحث، سيتم التعرض لها كل على حدا فيما يلي:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

الفرع الأول: الدراسات المحلية

أولاً: دراسة كبداني سيدي أحمد، قاسم محمد فؤاد، بعنوان: تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول "MENA"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد _ تلمسان، الجزائر، 2013.

تتمحور هذه الورقة حول الأثر الذي يمكن أن يخلفه اختيار أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي بالنسبة لمجموعة مختارة من دول ال MENA* مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، الجزائر، تونس، المغرب وليبيا) باستخدام معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) فهي تبدأ بمراجعة الإطار النظري والقياسي لإمكانية وجود العلاقة بينهما، مع الاهتمام بتطور أنظمة الصرف، والعوامل المحددة بالنسبة لكل دولة فيما يخص اختيارها لنظام سعر صرف مثالي، والنتائج الاقتصادية الكلية المتحصل عليها ضمنه، وتنتهي إلى نتيجة عدم تأثير طبيعة نظام سعر الصرف المتبع على معدلات النمو في هذه المجموعة، وتثبيت نظرية Fränkel"1999" والتي تقتضي بأنه "لا يمكن لأي نظام سعر صرف معين أن يكون صالحاً لكل الدول أو بصفة دائمة.

ثانياً: دراسة بن يوب لطيفة، وآخرون، بعنوان: أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2015)، مجلة المقرنزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2018.

تبلورت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الفترة (1980-2015)، حيث استخدمت طريقة التكامل المشترك لجوهانسون واختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وسعر الصرف الحقيقي (RER)، والتضخم (INF) ودرجة الانفتاح الاقتصادي (OP) كمتغيرات مستقلة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

* Middle East And North Africa (دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا)

وجود علاقة توازنه طويلة الأجل لمتغيرات هذه الدراسة باستخدام بيانات سنوية من 1980 إلى غاية 2015، وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل ووحيدة بين هذه المتغيرات، كما تبين من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة، وأوضح نموذج تصحيح الخطأ أنه معنوي وسالب مما يؤكد علاقة توازنه في الآجال الطويلة، كما تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو والاقتصادي فقط في الآجال القصيرة، مما يدل على أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي في الجزائر يؤدي إلى تعزيز النمو والاقتصادي.

ثالثاً: دراسة محمد بوشمال، بعنوان: أثر انحراف سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض العربية خلال الفترة (1990-2016)، 2020.

هدفت هذه الدراسة في محاولة قياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية والتي شملت دول ذات الدخل المرتفع (السعودية والبحرين) ودول ذات الدخل المنخفض (مصر، الأردن والمغرب) خلال الفترة (1990-2016) من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والنظريات التي تتعلق بسعر الصرف، وتسليط الضوء على مختلف نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، وكذا تحليل اقتصادي لتبيان أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، وفي الأخير تناول التحليل العملي والقياسي لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر ومجموعة الدول العربية، ولتحقيق هذه الدراسة استعمال التحليل وتطبيق تقنيات بانل على مجموعة من الدول العربية ACP العملي باستخدام المركبات الأساسية وذلك بغية اختبار مدى تجانسها، وقد أظهرت نتائج دراسة التكامل المشترك إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، كما تم التوصل من خلال الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر إيجاباً مع سعر الصرف في المدى البعيد.

رابعاً: دراسة عبد الله بن سلوى رشيدة، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في إستقصاء أثر سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوضيح أهمية استقرار أسعار الصرف في تحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر،

وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-2019) بيانات ربع سنوية، ولهذا الغرض إتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي القياسي وذلك باستخدام الأدوات القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بحث استخدمت المناهج القياسية من نوع Box-Jenkins و ARCH من أجل نمذجة أسعار الصرف كخطوة أولى، ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) كخطوة ثانية بهدف تحليل العلاقة الرابطة بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر والمعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي.

أظهرت نتائج الدراسة تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية وعلاقة عكسية بين التقلب في أسعار الصرف وبين النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الثاني: دراسات العالم العربي

أولاً: دراسة زاهر عبد الحليم خضر، بعنوان: تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية علوم الإدارية جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012.

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية، وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني، ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بإدراج ست نماذج قياسية تدرس أثر سعر الصرف كمتغير مستقل على مؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني كمتغيرات تابعة، حيث تمثلت هذه المتغيرات في سعر الصرف حيث تم استعمال ثلاثة أنواع منه سعر الصرف الاسمي لقياس أثر تغيراته على كل من التضخم والايادات العامة والمنح والنفقات العامة، وسعر الصرف الحقيقي في قياس العلاقة بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للصادرات والواردات لقياس أثر تغيره على الصادرات والواردات، حيث تم استخدام نموذج التكامل المتزامن واختبار Angle-Granger واختبار Johansen ، والتقدير باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً لتقدير كل من دالة الصادرات والواردات، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وأسلوب الانحدار الخطي البسيط بطريقة OLS لتقدير دالة النفقات والايادات.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي وكلا من الإيرادات والنفقات العامة والتضخم، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وإجمالي الصادرات والواردات.

ثانياً: دراسة مُحمد أمجد عبد الرحمن دواغرة، أحمد إبراهيم ملاوي، بعنوان: أثر تقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على تقلبات في النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة المنارة، المجلد 22، ج، 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الاردني مقابل الدولار الامريكى على التقلبات في النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (1990-2012) ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تم تطبيق اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) فيليبس بيرون (PP) ، وأظهرت النتائج أن المتغيرات غير ساكنة بمستوياتها باستثناء التقلبات في مؤشر الاسعار الاجنبية، ولكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، وتم تطبيق اختبار كوزوم (CUSUM test) لاختبار استقرارية معلمات النموذج، كما تم اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (ARDL) ، اختبار جرانجر السببية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي للتقلبات في سعر الصرف الحقيقي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الاردن، وقد أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما توصلت الدراسة لوجود أثر سلبي ينتقل من كل من التقلبات في سعر النفط العالمي وسعر الفائدة الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي ووجود أثر إيجابي ينتقل من التقلبات في كل من الانفتاح الاقتصادي والمستوى العام للأسعار الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك توصي هذه الدراسة بضرورة إتباع سياسات صرف تقلل من التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

ثالثاً: دراسة حوراء زهرة السلطان، أحمد خليل الحسيني، بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي للمدة (1990-2015)، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 17 العدد 1، 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الاقتصادية لتقلبات سعر صرف الدينار العراقي على معدلات النمو الاقتصادي وتحديد طبيعة واتجاه تلك الآثار للفترة 1990-2015، ولهذا الغرض استخدم الباحثان منهجية الانحدار الذاتي VAR.

كشفت نتائج الدراسة على وجود علاقة باتجاه واحد بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي الممثل بمعدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن سعر الصرف يمارس تأثيراً سلبياً على معدل النمو الإقتصادي، وأضاف الباحثان إلى أن السبب يعود إلى اعتماد الإقتصاد العراقي على تصدير مورد انتاجي واحد وهو النفط الخام خاصة في تلك الفترة التي تزامنت مع تعرضه للكثير من الاختلالات بسبب الظروف السياسية التي أفقدته الاستقرار.

رابعاً: دراسة إيمان على محفوظ العجوزة، بعنوان: أثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الثامن ديسمبر 2019.

حيث بحثت هذه الدراسة في قياس سعر الصرف السائد عن الوضع التوازني، وتم الاعتماد على نموذج الديناميكي في تقدير نموذج تحديد سعر الصرف التوازني من خلال تقدير الانحراف بين الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي في السوق والرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الاسمي، وأيضاً محاولة بناء نموذج للنمو الاقتصادي في مصر يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى متغير انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني بتطبيق اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود **Bounds test** ، وتوصلت نتائج الدراسة هناك علاقة عكسية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي ويمكن التوصل إلى أن سياسات سعر الصرف كان من شأنها التأثير بالسلب عن النمو الاقتصادي وفقدان القدرة التنافسية للصادرات المصرية، كما أبرزت نتائج النموذج تصحيح الخطأ لسعر الصرف الحقيقي يشمل ديناميكية سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير، كما اتضح أيضاً صحة الافتراض أن مسار الإصلاح لسعر الصرف الحقيقي اتجه قيمته التوازنية يتأثر بشكل كبير سواء بالإسراع أو بالإبطاء بسياسات قصيرة الأجل، مثل السياسات المالية والنقدية التي ينجم عنها التأثير على معدل التضخم ومن ثم الانخفاض الاسمي في قيمة العملة المحلية وعليه فإن كل التغيرات الاسمية والحقيقية تؤثران عن السلوك الديناميكي القصير الأجل لسعر الصرف الحقيقي.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

أولاً: دراسة Dosse Toulaboe بعنوان: Real Exchange Rate Misalignment and Economic Growth in Developing Countries, Southwestern Economic Review, 2006.

تبحث هذه الورقة البحثية على تأثير اختلال سعر الصرف على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ففي البداية وضع الباحث إطاراً تحليلياً لتقدير اختلال سعر الصرف التوازني، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد حيث قام بتقدير أربعة نماذج، وكل نموذج يتضمن مجموعة مختلفة من المتغيرات التفسيرية والتي قام بإنشائها لـ 33 بلداً نامياً 18 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 7 في آسيا، 8 في أمريكا اللاتينية للفترة 1985-1999. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن معدل اختلال سعر الصرف الحقيقي يرتبط ارتباطاً سلبياً بالنمو الاقتصادي، وهذا يعني أن سياسة سعر الصرف غير الملائمة تسهم في إضعاف الأداء الاقتصادي وهو ما تعاني منه العديد من البلدان النامية، والنتيجة التي توصل إليها الباحث تؤكد الفرضية القائلة بأن المحافظة على سعر الصرف الحقيقي في مستواه المناسب أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ثانياً: دراسة Rodrik Dani، بعنوان: The Real Exchange Rate and**Brookings Papers on Economic Activity, Fall 2008, Economic growth.**

سعى الباحث في اختبار أثر اختلالات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في مجموعة مكونة من 184 دولة للفترة 1954-2004 وذلك باستخدام معطيات البانل، لخصت الدراسة إلى أن المغالاة في سعر الصرف سينتج عنها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حين تخفيض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) سيدفع ويجفز النمو الاقتصادي في حال لم يكن هذا التخفيض أكبر من اللازم، أو بعبارة أخرى وجد أن الاستمرار في تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، ولا تقتصر هذه العلاقة إلا على الدول النامية بسبب ضعف المؤسسات المالية وإخفاق الأسواق فيها وتحتفي هذه العلاقة في الدول المتقدمة، ورغم ذلك فقد فشلت الدراسة في الكشف عن وجود علاقة غير خطية بين تخفيض قيمة العملة والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: دراسة Zouheir Abide، بعنوان: Real Exchange Rate Misalignment and**‘Economic Growth: An Empirical Study for the Maghreb Countries International Journal of Economics and Finance Vol. 3, No.3.2011**

هدفت هذه الدراسة دور تقلبات سعر الصرف الحقيقي في النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي لعينة تتكون من ثلاث دول هي الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1980-2008)، وقد استعمل الباحث المتغيرات

التالية: سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (يعبر عن الإنتاجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) prod ، الانفتاح التجاري open، الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي invest، الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي govc بغرض تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني واختلاله في كل من الدول الثلاث، باستخدام بيانات بانل لاختبار استقرارية واختبار التكامل المتزامن لبانل فوجد أن بيانات متكاملة لينتقل بعدها لتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS ، بعدها انتقل الباحث لحساب الاختلال Mis والذي يتمثل في انحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن مستواه التوازني.

وكمرحلة أخيرة في الدراسة قام بالتحقيق في أثر اختلال سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال التقدير باستعمال طريقة العزوم المعممة، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن معامل اختلال سعر الصرف الحقيقي سالب، ما يعني أن الانخفاض الكبير في سعر الصرف الحقيقي يساعد على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والعكس صحيح (المغالاة) ، أي سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، فالزيادة بنسبة معينة في اختلال سعر الصرف الحقيقي تقلل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والنتيجة التي توصل إليها الباحث تبرر أن البلدان التي تسعى إلى إجراء إصلاحات رئيسية وملائمة في أسعار الصرف من أجل الحد من اختلال سعر الصرف الحقيقي من المرجح جداً أن تسجل مكاسب في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

رابعاً: دراسة Flávio Vieira et Ronald MacDonald، بعنوان: Real Exchange Rate and Economic Growth, Econ, São Paulo, vol. 42, n.3, p. 433-456, jul.-set. 2012

تبحث هذه الورقة على توسيع محددات سعر الصرف الحقيقي لحساب اختلالات سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى دراسة دور هذا الأخير في النمو الاقتصادي على المدى الطويل لتسعين دولة خلال الفترة 1980 إلى 2004، وقد تم استعمال نماذج البانل، حيث قام الباحثان باستعمال نموذج التكامل المتزامن لبانل، ثم قاما بعد ذلك بتقدير العلاقة باستعمال طريقة العزوم المعممة GMM، وتم تقدير سبعة نماذج، خمسة ذات تأثيرات ثابتة واثان ذات تأثيرات عشوائية وتمثلت متغيرات الدراسة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، صافي الأصول الأجنبية، الانفتاح الاقتصادي، الانفاق الحكومي.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، هذا يعني أن سعر الصرف المرتفع لا يساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وظهر ذلك بشكل واضح في الدول النامية والناشئة.

خامساً: دراسة Fatbardha Morina et al، بعنوان: The Effect of Exchange Rate Volatility on Economic Growth: Case of the CEE Countries, J. Risk Financial Manag. 2020, 13, 177.

الغرض من هذه الورقة البحثية هو دراسة تأثير تقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي على النمو الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، بالإضافة إلى ذلك يتم قياس الأثر من خلال ثلاث قنوات (التجارة والاستثمار والاستقرار الاقتصادي الكلي) للتأثير على النمو الاقتصادي، تستخدم الدراسة البيانات السنوية لأربعة عشر دولة في أوروبا للفترة 2002-2018 لفحص طبيعة هذه التقلبات وتأثيرها على النمو.

حيث تكشف النتائج التجريبية باستخدام تقدير التأثيرات الثابتة لبيانات بانل أن تقلب سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي الحقيقي ذلك من خلال مقاييس تقلب سعر الصرف (الانحراف المعياري ودرجة Z) ويؤدي الانفتاح التجاري في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى تحسين النمو الاقتصادي، والقنوات الرئيسية التي تعمل على تحسين التأثير السلبي لتقلب أسعار الصرف هي سعر الفائدة والتضخم لذلك فإن استقرار سعر الصرف هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي ومن المهم أن تهتم السلطات النقدية وحكومات الدول بسعر الصرف من خلال تبني سياسة سعر الصرف التي تؤدي إلى استقرارها.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

من خلال الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة التي تم التطرق إليها، نلاحظ اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها بسبب اختلاف تصورات وأفكار الباحثين حول العلاقة بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف دول وفترة الدراسة.

ويمكن اختصار أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في مايلي:

الفرع الأول: المقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة المحلية من خلال إلقاء نظرة على الجدول

التالي:

الجدول رقم (1-2): مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات المحلية				الهدف
	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
قياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي	إستقصاء أثر سعر الصرف سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي في الجزائر	قياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية	أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي	الأثر الذي يخلفه اختيار أنظمة سعر الصرف على النمو	
الجزائر	الجزائر	الجزائر، السعودية، البحرين، مصر، الأردن، المغرب	الجزائر	مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، الجزائر، تونس، المغرب وليبيا	عينة الدراسة
2019-1990	2019-1980	2016-1990	2015-1980	2007-1970	فترة الدراسة
نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)	مناهج نوع-Box و Jenkins و ARCH ونموذج (ARDL)	منهج التحليلي المقارن، تقنيات بانل	التكامل المشترك لجوهانسن	بانل، تقنية شعاع الانحدار الذاتي (var)	طريقة معالجة الموضوع
وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل والقصير، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي المعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي	تأثير سلمي ذو دلالة إحصائية وعلاقة العكسية بين التقلب في أسعار الصرف وبين النمو الاقتصادي في الجزائر.	وجود مسار مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة والاثر الإيجابي بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في مدى البعيد	وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي فقط في الأجل القصير	عدم تأثير طبيعة نظام سعر الصرف المتبع على معدلات النمو في هذه المجموعة الدول، أي عدم وجود علاقة على المدى البعيد	النتائج المتوصل إليها

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن الدراسات إشترت في موضوع الدراسة أو إحدى موضوعاته وإختلفت في فترة الدراسة ومجتمعها وطريقة معالجة الموضوع، حيث نجد أن الدراسة الأولى تمت معالجتها عن طريق تقنيات بانل والانحدار الذاتي، أما الدراسة الثانية تمت معالجتها بالتكامل المشترك لجوهانسن، حيث اختارت

الدراسة الثالثة منهج التحليلي المقارن وتقنيات بانل، وفي الدراسة الرابعة تم استخدام منهج Box -Jenkins، وARCH ونموذج (ARDL) وأختر في الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL).

الفرع الثاني: المقارنة الدراسة الحالية مع دراسات في العالم العربي

الجدول الموالي يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات في العالم العربي والدراسة الحالية كالتالي:

الجدول رقم (1-3): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات في العالم العربي			الدراسة الأولى	الهدف
	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية		
قياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي	قياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية	توضيح الآثار الاقتصادية لتقلبات سعر صرف الدينار العراقي على معدلات النمو الاقتصادي	استقصاء أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل دولار الأمريكي على تقلبات في النمو الاقتصادي	إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية	
الجزائر	مصر	العراق	الأردن	فلسطين	عينة الدراسة
2019-1990	2017-1980	2015-1990	2012-1990	2010-1994	فترة الدراسة
نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)	النموذج الديناميكي، اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود Bounds test	منهج الانحدار الذاتي VAR	التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، اختبار جرانجر السببية	نموذج التكامل المتزامن واختبارات انجل غرنجر وجوهانسن	طريقة معالجة الموضوع
وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل والقصير، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والتوازي ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، التغيرات الاسمية والحقيقية تؤثران عن السلوك الديناميكي القصير الأجل لسعر الصرف الحقيقي.	علاقة عكسية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازي ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، التغيرات الاسمية والحقيقية تؤثران عن السلوك الديناميكي القصير الأجل لسعر الصرف الحقيقي.	وجود علاقة باتجاه واحد بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أي أن سعر الصرف يمارس تأثيراً سلبياً على معدل النمو الإقتصادي	وجود أثر سلبى للتقلبات في سعر الصرف الحقيقي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الاردن، وقد أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة	وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والنتائج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وإجمالي الصادرات والواردات	النتائج المتوصل إليها

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

يظهر الجدول أعلاه أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة، فرغم تشابه

الموضوع إلا أن الاختلاف ظهر في طريقة المعالجة وتنوع مجتمع الدراسة وعينته.

أجمعت نتائج الدراسات على الأثر السلبي الذي يتركه سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

نجري مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية المختارة، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-4): مقارنة بين الدراسات السابقة الاجنبية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة الأجنبية					الدراسة الأولى
	الدراسة الخامسة	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
قياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي	تأثير تقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي على النمو الاقتصادي	توسيع محددات سعر الصرف الحقيقي لحساب الاختلالات ودراسة دوره في النمو الاقتصادي	دور تقلبات سعر الصرف الحقيقي في النمو الاقتصادي	اختبار أثر اختلالات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي	تأثير اختلال سعر الصرف على النمو الاقتصادي	الهدف
الجزائر	بلدان أوروبا الوسطى والشرقية	90 دولة	الجزائر وتونس والمغرب	184 دولة	33 بلداً ناميا	عينة الدراسة
2019-1990	2018-2020	2004-1980	2008-1980	2004-1954	1985-1999	فترة الدراسة
نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)	التأثيرات الثابتة لبيانات بانل	التكامل المتزامن لبانل، طريقة العزوم المعممة	التكامل المتزامن لبانل، المربعات الصغرى المصححة كلياً، العزوم المعممة	معطيات بانل	نموذج الانحدار الذاتي المتعدد	طريقة معالجة الدراسة
وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل والقصير، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي.	تلقب سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي الحقيقي	سعر الصرف المرتفع لا يساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث ظهر بشكل واضح في الدول النامية والناشئة	معامل اختلال سعر الصرف الحقيقي سالب، أي سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي	المغالاة في سعر الصرف ينتج عنه أثر سلبي على النمو الاقتصادي	معدل اختلال سعر الصرف الحقيقي يرتبط ارتباطاً سلبياً بالنمو الاقتصادي	النتائج المتوصل إليها

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق يظهر أهم اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الأجنبية طريقة المعالجة وتنوع مجتمع الدراسة وعينته، حيث خلصت النتائج إلى وجود أثر سلبي لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا لهذا الفصل الذي تطرقنا من خلاله إلى الجانب النظري حول سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي فمن خلال المبحث الأول ارتأينا أن سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة الاختلالات والتشوهات الحاصلة في الاقتصاد، فالسياسات التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي قد تكون كافية ليكون لها بصمة هامة على النمو الاقتصادي، إذ يشكل هذا الأخير جزءا هاما من النظرية الاقتصادية فهو الذي تعتبر زيادته من زيادة الثروة في أي بلد، وعليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، ومن أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم وهذا لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الثاني، في حين انفراد المبحث الثالث من ذات الفصل إلى استعراض لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات إشكالية الدراسة الحالية ثم تبيان موقع هذه الأخيرة من الأبحاث العلمية السابقة.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لقياس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على
النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019)

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لسعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي متبوعاً بالدراسات السابقة في الفصل سابق سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يقيس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وحتى نتمكن من ذلك يتطلب منا كخطوة أولى تحديد الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة معطيات الدراسة، ثم تشخيص وتحليل مسار التطورات الحاصلة في كل من السعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي كخطوة ثانية، وأخيراً محاولة بناء نموذج قياسي يعكس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

وتبعاً لذلك، تم تبويب هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لتطور مسار سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019)

المبحث الثالث: قياس أثر سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019)

المبحث الأول: الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وسيتم عرضه من خلال مطلبين كالتالي: المطلب الأول يتضمن متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها، أما المطلب الثاني فإستعرضنا فيه البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها

سنقوم في هذا المطلب بتحديد وتعريف متغيرات الدراسة، بإضافة إلى طريقة جمع البيانات والمعطيات وذلك وفق ما تمليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

الفرع الأول: تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

تستدعي دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي حصر وتحديد أي من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا ما سيتم توضيحه في مايلي:

أولاً: المتغير التابع

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP :

القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بيها بشكل محلي والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما يتم اعتبار اجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرا لمستوى المعيشة في الدولة.

ثانيا: المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي REER :

المعرف على أنه سعر السلعة المحلية بالنسبة لسعر السلعة الأجنبية محسوب بمؤشر الأسعار (2010=100)

الانفتاح الاقتصادي OPEN :

وهو متغير يقارن بين إجمالي الصادرات والواردات والناتج الداخلي الخام من خلال العلاقة التالية:

$$\text{open}=(x+m)/\text{PIB}$$

أسعار النفط OIL :

أن النفط يعكس شروط التبادل التجاري أو أسعار المواد الأولية وعلى هذا الأساس هو السلعة رقم واحد في صادرات الجزائر ممثلاً بنسبة تفوق 95% فإنه يعبر عن الطرف الأكثر فعالية في التجارة الخارجية، ويحسب سعر النفط عن طريق مخفض مؤشر سعر البرنت البريطاني حسب مؤشر سعر وحدة الصادرات المصنعة لدول المتقدمة.

التضخم CPI :

يقيس مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة المتوسطة على المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات ويعكس هذا المؤشر تكلفة معيشية في بلد ما

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات ومصادرها

تم لاعتماد على مصادر بيانات متعددة ومتنوعة بغية الالمام بأكبر قدر من المعلومات الخاصة بالتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، وتمثل البيانات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي بالبيانات السنوية للفترة (1990-2019)، وتم تحويل المعلومات المعروضة بالدينار الجزائري إلى المليار دينار جزائري، وقد تم الاعتماد على البيانات الإحصائية المنشورة من طرف: البنك الدولي (bank aldawli)، صندوق النقد العربي (Arab Monetary Fund)، بنك المعلومات أوبك (OAPC Databank)

المطلب الثاني: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من البرامج الإحصائية التي تتم بها دراسة موضوعنا، بالإضافة على الأدوات المستخدمة في التحليل ودراسة البيانات والمعطيات المجمع لكافة متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: البرامج الإحصائية

تم الاعتماد على مجموعة من البرامج منها برنامج Excel2010 وبرنامج القياس الاقتصادي (EViews10).

أولاً: برنامج Excel 2010

هو أحد البرامج التي أنتجتها شركة ميكروسوفت وهو أداة مهمة لحفظ البيانات والتعامل مع الجداول والأرقام حيث يحتوي هذا البرنامج على عشرات الدوال المختلفة في عملها ويمكن منها كتابة الكثير من المعدلات الرياضية كذلك نستطيع عن طريق هذا البرنامج أن ننجز عمليات فرز وتصفية البيانات وتحويل البيانات إلى مخططات وتحليل المعلومات وإعداد التقارير خلال لحظات قليلة.¹

ثانياً: برنامج EViews10

هو أحد البرامج المتقدمة والمستخدم في إجراء التحليل القياسي وكذلك في عمليات بناء وتقدير ودراسة النماذج الاقتصادية، ويعد هذا البرنامج مفيد وذو نتائج متميزة جدا في المجال الاقتصادي، وقد تم تصميمه وبرمجته بصورة تساعد في التعامل مع العديد من المشاكل الإحصائية، كما اشتمل على العديد من التقنيات المتقدمة والتي تستخدم في تحليل وتفسير السلاسل الزمنية وأساليب وآليات فحص وكشف جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك إضافة إلى تحليل بيانات بانل.²

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية الطرق المستخدمة لمعالجة البيانات

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف Pesaran et al (2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذ كانت المتغيرات:³

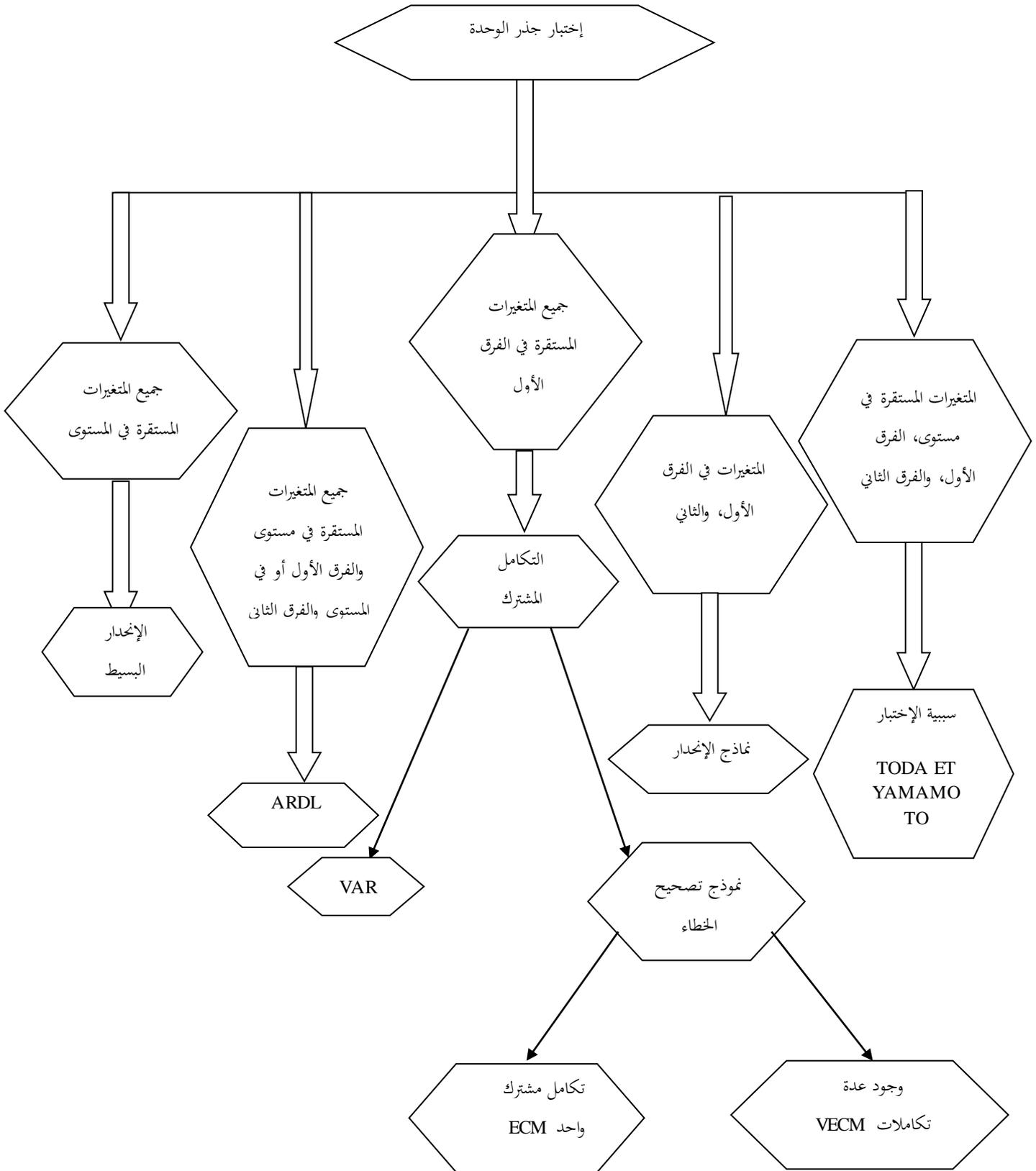
- ✓ كلها مستقرة عند المستوى.
- ✓ أو كلها مستقرة عند الفرق الأول.
- ✓ أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.
- ✓ أن لا تكون من بين المتغيرات من هي مستقرة من الدرجة الثانية.

¹ قسم الرياضيات، وحدة الحاسبة الالكترونية، محاضرات اكسل 2010، كلية التربية، جامعة القادسية، سنة 2014-2015، ص 1.

² الموقع الالكتروني: <http://www.manaraa.com> ، يوم 27/05/2021، الساعة 23:11.

³ دجاني محمد درويش، ناصور عبد القادر، مداخلة بعنوان "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 11.12.2013، ص 16.

الشكل (1-2): مخطط توضيحي لاختبار النموذج التقديري



المصدر: من إعداد الطلبة

وقرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل مشترك بالفرض البديل ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع حدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية، ولتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمراحل التالية:

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

يقصد بسلسلة زمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني، حيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر، وتعتبر السلاسل الزمنية شرط أساسي في دراسة علاقة التكامل المتزامن لتفادي عدة مشاكل قياسية كمشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل أغلب الاختبارات الإحصائية مضللة. وهناك عدة مؤشرات تدل على أن تقدير النموذج يكون زائفا بسبب عدم إستقرار السلاسل الزمنية منها¹:

- قيمة معامل التحديد (R^2) أكبر من إحصاءة درين واتسن (DW) أي أن ($R^2 < DW$)

- وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يبرز في قيمة درين واتسن (DW)

- زيادة المعنوية الإحصائية بدرجة كبيرة للمعلمات المقدرة.

ونقول عن السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كان²:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

- متوسط حسابي ثابت ومستقل عبر الزمن:

$$\text{Var}(Y_t) < \infty$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس

على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \gamma(k)$$

إذا تحققت الشروط سالفة الذكر وكانت مستقلة عن الزمن (t) فإنه يمكن القول أن السلاسل الزمنية مستقرة،

ويوجد الكثير من الأساليب الإحصائية المستعملة لاختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الأساليب

¹ عبد الله بن سلوى رشيدة، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021، ص98.

² محمد شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الأولى 2011، ص200.

نجد اختبار جذر الوحدة والذي يمكن إجراءه من خلال اختبار ديكي فلور البسيط (AD) وديكي فلور الموسع (ADF) وكما يمكن استخدام اختبار فليس بيرون (pp)، واختبار KPSS.

وسيتم الاعتماد على اختبار ديكي فلور المطور أو الموسع (ADF) واختبار فليس بيرون (pp).

أولاً: اختبار ديكي فلور المطور أو الموسع (ADF)

قام العالم ديكي فلور عام 1981، بتطوير اختبار ديكي فلور المبسط ¹DF، بسبب أنه يعاب عليه عدم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الارتباط الذاتي في الحد العشوائي، فإذا كان الحد العشوائي يعاني من الارتباط الذاتي فذلك يعني أن تقديرات المربعات الصغرى العادية لن تتسم بالكفاءة وفي هذه الحالة اختبار ديكي فلور المطور (الموسع) يحسب بإضافة متغيرات متباطئة وذلك للتخلص من الارتباط الذاتي.

وهذا الاختبار يتركز أيضاً على ثلاث نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO)²:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

حيث:

ρ تمثل درجة التأخير

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

في النموذج (1): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض في هذه الحالة

كما يلي:

$$H_0: \phi = 0$$

✓ الفرضية العدمية:

$$H_1: \phi < 0$$

✓ الفرضية البديلة:

¹Dickey D. A., Fuller W. A., "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometrica, Vol. 49, 1981, pp 1057-1072

²بورحلي خالد، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، مرجع سبق ذكره، ص

في النموذج (2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتمثل الفروض هذا النموذج كما يلي:

$$H_0 : C = 0: \phi = 0$$

✓ الفرضية العدمية:

$$H_1 : \phi < 0: C \neq 0$$

✓ الفرضية البديلة:

في النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0 : \phi = 0 \text{ و } b = 0 : C = 0$$

✓ الفرضية العدمية:

$$H_1 : \phi < 0 \text{ } C \neq 0 : b \neq 0$$

✓ الفرضية البديلة:

حيث تقدير معلمات والفوارق عن طريق المربعات الصغرى سيعطينا القيمة المقدرة t_Q الخاضعة لتوزيع

Student

✓ فإذا كانت $t_Q < t_{tablu}$ فإننا نقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

✓ فإذا كانت $t_Q > t_{tablu}$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني أن السلسلة مستقرة.¹

ثالثا: اختبار فلييس بيرون (pp)

قام كل من فلييس وبيرون سنة (1988) بتقديم هذا الاختبار، بهدف تصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، حيث قام بتغيير معلمي لتباين النموذج، الذي يعكس الطبيعة الديناميكية للسلسلة، ويأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية²، ويعتمد اختبار PP على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF & DF ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل³:

✓ التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكيغالر وحساب

¹ زهرة سيدا عمره، انعكاسات سعر الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مرجع سبق ذكره، ص 178.

² محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 212.

³ أمينة بن عيسى، " العلاقة بين النقود والأسعار : دراسة قياسية في الجزائر-تونس - المغرب"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 246.

الاحصائيات المرافقة لها.

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

✓ تقدير التباين قصير المدى:

حيث تمثل e_t الباقي المقدر.

✓ تقدير المعامل المصحح S_t^2 المسمى بالتباين طويل الاجل، والمستخرج من هيكلية التباينات المشتركة لبواقبي النماذج السابق، حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{t-1} \left(1 - \frac{i}{t}\right) e_t e_{t-i} \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n$$

من أجل تقدير هذا التباين طويل الاجل، من الضروري تعريف عدد التأخرات 1 المقدره بدلالة عدد المشاهدات الكلية n .

✓ حساب إحصائية فليس بيرون:

$$t_{\phi_1}^* = \frac{(\phi_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi_1}} \sqrt{k} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ وهي تساوي في الحالة التقريبية عندما تكون e_t تشويشا أبيضاً

ثانياً: إختبار الحدود (Bound test)

بعد التأكد من درجة استقرارية متغيرات الدراسة، سيتم اجراء اختبار الحدود، ومعادلة هذا الاختبار هي من

الشكل التالي:¹

$$\Delta Y_t = \alpha + \Delta Y_{t-1} \sum_{i=1}^{p-1} Y_i + \Delta Y_{j,t-i} \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} + p Y_{t-1} + X_{j,t-i} \sum_{j=1}^k \gamma_j$$

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{K+1} = 0$$

✓ فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك):

✓ الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل):

$$H_1 = \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots \neq \alpha_{K+1} \neq 0$$

¹ نسيمه جلولي، مُجد مقران، مداخلة بعنوان "منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي"، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 14 نوفمبر 2019، ص 9.

حيث نقول إن معاملات المتغيرات المختلفة زمنياً بفترة إبطاء واحدة تختلف معنوياً عن الصفر أي وجود تكام مشترك، بعد مقارنة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة العظمى، وباختصار قرار المقارنة يكون كالتالي:

الجدول رقم(1-2): قرار المقارنة لإختبار منهج الحدود

نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1	Bound (1) < f-satat الحد الأعلى للقيمة الحرجة
نقبل الفرضية H_0	Bound (0) > f-satat الحد الأدنى للقيمة الحرجة
لا يمكن اتخاذ قرار (منطقة اللاحسم)	Bound (1) > f-satat > Bound (0)

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثالثاً: تقدير علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل لنموذج تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار منهج الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، يتم الانتقال إلى عملية التقدير، حيث تقدر معاملات توازن الأجل الطويل وكذا معاملات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ والذي يعتبر من النماذج المهمة، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن المعامل يؤكد فيه شرطين أساسيين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل.¹

¹ نسمة جلولي، محمد مقران، مداخلة بعنوان " منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

المبحث الثاني: تحليل تطور مسار سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

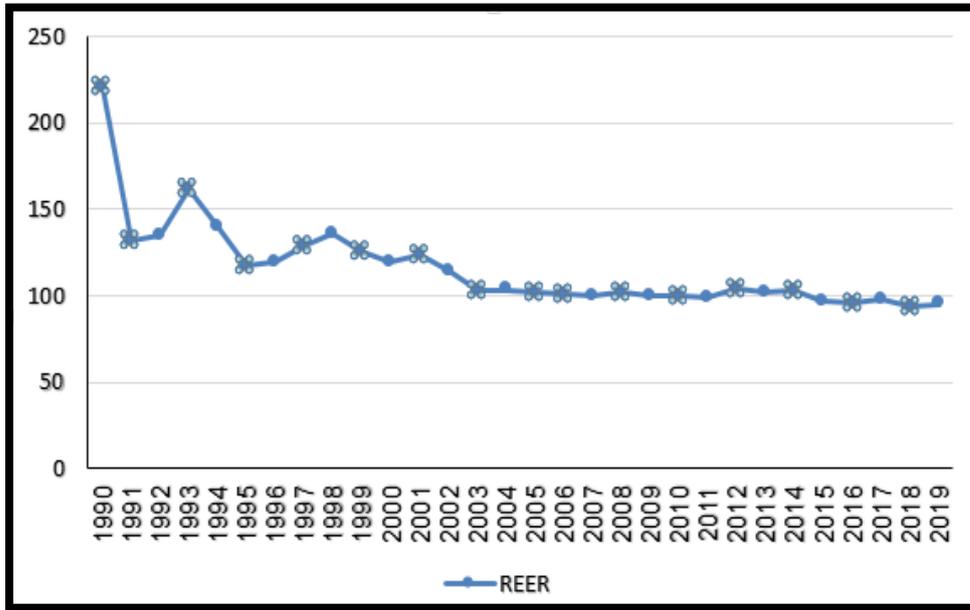
سيتم التركيز في هذا الشق من الدراسة إلى تشخيص وتحليل تطور كلا من المؤشرين هما: تطور سعر الصرف الحقيقي في المطلب الأول، وتحليل تطور النمو الاقتصادي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر (1990-2019)

يوضح الشكل الموالي سعر الصرف الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة (1990-2019)

كما يلي:

الشكل رقم (2-2): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER لدينار خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الدولي 2020.

من الشكل أعلاه، يمكن القول إن تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد مر بالمراحل الآتية:

خلال الفترة (1990-1994): عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي لدينار تراجع كبير، وذلك راجع إلى صدور النقد والقرض سنة 1990 ومع شروع الدولة الجزائرية في إبرام اتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية وبالأخص بعد إبرام اتفاق ستاندباي وإتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 تم الشروع في إجراء تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري وفي سنة 1994 وهي فترة التحول نحو نظام الصرف المرن وتبني الجزائر لسياسة استهداف سعر الصرف الحقيقي التي تقوم على فكرة التدخل الدوري لبنك الجزائر في سوق الصرف.

وخلال الفترة (1998-1995) ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20% وتبعه انخفاض حوالي 13% خلال الفترة (2001-1998) وتواصل هذا الانخفاض حتى أوائل سنة 2002، حيث شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مسارا مستقرا نسبيا ومتماثلا في مجمله مع بعض التذبذبات وهذا إلى غاية 2017¹.

وبعد سلسلة طويلة من التخفيضات في دور أداة تصحيح شبه وحيدة امام الازمات مع مباشرة الحكومة في تنفيذ مخطط التنفيذ الميزاني الذي غطي الفترة (2018-2019).
أما إذا حاولنا فحص التغيرات المئوية السنوية في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار فيمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): التغيرات المئوية السنوية في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة: %)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1.12-	4.41	1.26-	0.16-	4.48-	0.36	9.97-	7.17-	3.3	4.89-
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
2.2	4.6-	2.0	1.46-	4.3-	2.04	1.45-	5.43	0.59-	0.48

المصدر: من إعداد الطبعة اعتمادا ببيانات صندوق النقد العربي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المسار متذبذب نسبيا لسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار بين التراجع والتحسين أحيانا أخرى كما يلي²:
✓ أعلى نسبة تراجع لسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار سجلت خلال عام 2003 بمعدل 9.97%، وقد نجم هذا التراجع بالأساس عن انخفاض معدل التضخم في الجزائر مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين، حيث بلغ هذا المعدل ما مقداره 2.6%.
✓ بالمقابل فإن أعلى نسبة تحسن لسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار كانت عام 2012 حيث بلغت ما نسبته 5,43%، ولعل ما يفسر هذا التحسن هو ارتفاع معدل التضخم في الجزائر مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد حيث بلغ التضخم ما قدره 8.83%.
وعليه فإن تطورات في الجزائر مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين أو ما يعرف بفارق التضخم، لها انعكاس مباشر على التطورات الحاصلة في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار.

¹ عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن "دراسة تحليلية وتقييمية"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف(1)، الجزائر، 2018، ص 197.

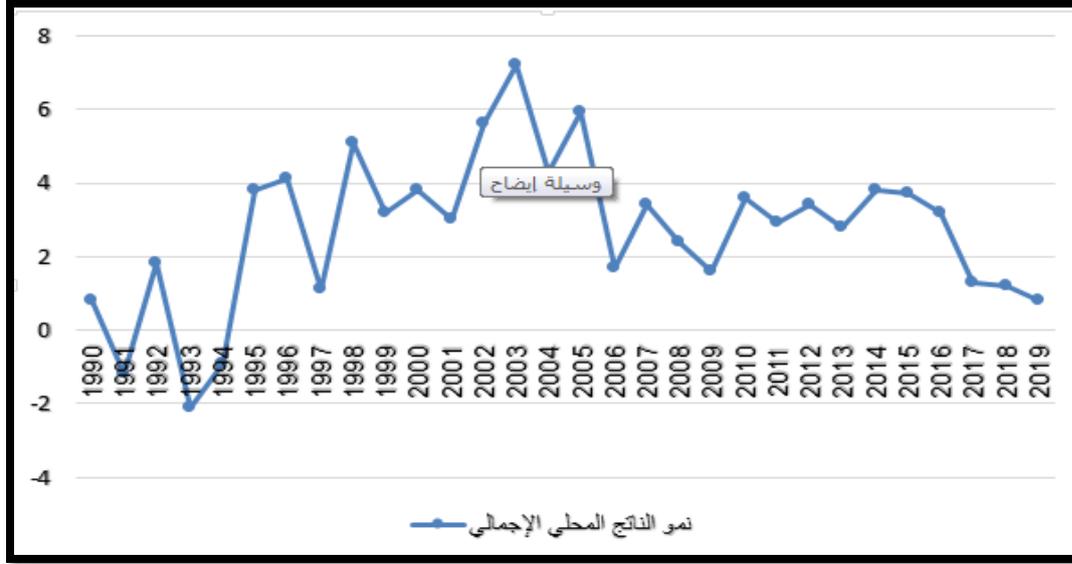
² عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن "دراسة تحليلية وتقييمية"، مرجع سبق ذكره، ص 198.

المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر فترة (1990-2019)

يوضح الشكل الموالي تطور النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال

الفترة الممتدة (1990-2019) كما يلي:

الشكل رقم (2-3): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الدولي 2020.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)

تعتبر فترة التسعينات مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق لذا فقد تميزت هذه الفترة بتدني معدلات النمو الاقتصادي فجد هذه المعادلات موجبة في سنتي 1990 و 1992 إلا أنها شهدت معدلات سالبة في السنوات 1991 و 1993 و 1994 حيث تم تسجيل في نهاية 1993 معدل نمو اقتصادي قدر بـ (-2.1%)، بسبب الظروف الأمنية والعوامل الطبيعية وكذا الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية، والأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الصدمة البترولية لسنة 1986.¹

بدأت هذه المعادلات في تحسن انطلاقاً من سنة 1998 حيث سجلت معدل نمو مقدر بـ (5.1%) وفي الفترة التي عقت تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي عاودت معدلات النمو الانخفاض إلى مستوى (3,2%) (3,8%) وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية المحققة إلا أنه بالتعميق في التحليل نجد أن العوامل الخارجية قد أدت دور حاسماً في تحقيق هذه النتائج حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

¹مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة، 2016، ص 264.

- ✓ عملية إعادة الجدولة ومانتج عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية؛
- ✓ التحسن في كمية وأسعار البترول في الأسواق العالمية وكذلك الظروف المناخية السائدة في تلك الفترة.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في ظل انتعاش الاقتصاد الجزائري (2001-2019)

في سنة 2001 عاودت معدلات النمو إلى ارتفاع بمستويات بسيطة نسبيا فكانت النسب إيجابية ومتقاربة حيث وصلت أقصى معدل لها سنة 2003 بحوالي 7.20 % بسبب إن الصادرات الجزائرية شهدت تحسنا كبير مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات قطاع النفط الناتج عن ارتفاع أسعاره، ثم انخفضت نسبة النمو الاقتصادي الي 4.30 % سنة 2004، وابتداء من شهر جوان 2014 عانى الاقتصاد الجزائري من أثر انهيار أسعار النفط، حيث عرف عجز في الميزانية وفي الحساب الجاري الخارجي مما ادى هذا إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، لكن بقيت نسبة النمو الاقتصادي شبه مستقرة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث سجل قيمة تقدر بـ 3.79 % سنة 2014 و 3.1 % سنة 2017 و 1.2 % 0.8 % لسنتي 2018 و 2019 على التوالي.

المبحث الثالث: قياس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي

لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي ولقد تضمن العديد من المتغيرات للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وتشخيصها، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مطلبين، المطلب الأول دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة، أما المطلب الثاني عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة

تم تقسيم هذا المطلب إلى جزئين، حيث خص الفرع الأول بدراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة، أما الثاني فحص علاقة المتغيرات الدراسة بالنمو الاقتصادي

الفرع الأول: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول الآتي يبين التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2-3): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

LCPI	LOIL	LOPEN	LREER	LGDP	
1.681802	3.674042	-0.530878	4.731746	9.439060	Mean
1.537407	3.677228	-0.524272	4.637666	9.477425	Median
3.455359	4.695468	-0.265470	5.396198	9.858913	Maximum
-1.081274	2.566487	-0.800224	4.535503	9.046134	Minimum
1.033862	0.679521	0.148598	0.188392	0.287770	Std. Dev.
-0.103895	0.072433	-0.091481	1.691584	-0.006518	Skewness
3.338800	1.575432	1.994011	6.283483	1.53437	Kurtosis
0.197453	2.562975	1.306861	27.78386	2.683225	Jarque-Bera
0.905991	0.277624	0.520258	0.000001	0.261424	Probability
50.45407	110.2213	-15.92634	141.9524	283.1718	Sum
30.99727	13.39070	0.640362	1.029253	2.401541	Sum Sq. Dev.
30	30	30	30	30	Observations

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الجدول رقم (2-3) والملاحق رقم (03) نلاحظ أن:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **LGDP**: نلاحظ أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة 9.439060 كان بانحراف معياري قدره 0.287770، بحيث بلغت أعلى نسبة لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ سنة 1990 حوالي 39.85891 وأدناها 9.046134، أما النسبة الوسطى كانت 9.477425، وبالنسبة لمعاملي الالتواء والتفطح لهذا المتغير كانتا على التوالي: -0.006518-

- و1.534937، أما قيمة الاحتمال لاختبار Jarque-Bera تقدر ب 0.261424 فهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % مما يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- بالنسبة لمتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي **LREER**: نلاحظ أن متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال فترة الدراسة كان 4.731746 بانحراف معياري قدره 0.188392، بحيث بلغت أكبر قيمة سعر صرف منذ سنة 1990 والتي تساوي 5.396198 وأدناها 4.535503 ، أما القيمة الوسطى لسعر الصرف خلال هذه الفترة بلغت 4.637666، وبالنسبة لمعامل التواء والتفطح لهذا المتغير كانتا على التوالي: 1.691584 و 6.283483 وبما أن قيمة التواء أكبر من الصفر وقيمة التفطح أكبر هي الأخرى من 3 فهذا دلالة على عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي وهذا ما أثبتته قيمة الاحتمال لاختبار Jarque-Bera حيث كانت 0.000001 وهي أقل من مستوى المعنوية 1 % فهذا يدفع بنا إلى رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن بيانات متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.
 - الانفتاح الاقتصادي **LOPEN**: نلاحظ أن متوسط الانفتاح خلال فترة الدراسة كانت -0.530878- بانحراف معياري قدره -0.148598 ، بحيث بلغت أعلى قيمة منذ سنة 1990 حوالي -0.265470- وأدناها 0.800224 - أما القيمة الوسطى كانت -0.524272-، وبالنسبة لمعامل التواء والتفطح لهذا المتغير كانتا على التوالي: 0.091481 - و 1.994011 - وبما أن قيمة التواء قريبة جدا من الصفر وكذا قيمة التفطح قريبة هي الأخرى من 3 فيمكن الحكم على أن سلسلة البيانات الخاصة بالانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما يثبتته أيضا اختبار Jarque-Bera الذي قيمة احتمالته كانت تقدر ب 0.52025 أكبر من مستوى معنوية 5 % مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
 - أسعار النفط **LOIL**: نلاحظ أن متوسط أسعار النفط خلال فترة الدراسة كانت 3.6774042 بانحراف معياري قدره 0.679521، بحيث بلغت أعلى نسبة أسعار النفط منذ سنة 1990 حوالي 4.695468 وأدناها 2.566487، أما النسبة الوسطى كانت 3.677228، وبالنسبة لمعامل التواء والتفطح لهذا المتغير كانتا على التوالي : 0.072433 و 1.575432 وبما أن قيمة التواء قريبة جدا من الصفر وكذا قيمة التفطح قريبة هي الأخرى من 3 فيمكن الحكم على أن سلسلة البيانات الخاصة بأسعار النفط خلال فترة

الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما يثبتته أيضا اختبار Jarque-Bera الذي قيمة احتمالته كانت 0.277624 أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

■ بالنسبة لمتغير التضخم LCPI: نلاحظ أن متوسط التضخم والمعبر عنه بنسبة سنوية خلال فترة الدراسة كان 1.681802 بانحراف معياري قدره 1.033862، بحيث بلغت أعلى نسبة تضخم منذ سنة 1990 حوالي 3.455359 وأدناها -1.081274، أما النسبة الوسطى كانت 1.537407، وبالنسبة لمعامل الالتواء والتفلطح لهذا المتغير كانتا على التوالي: -0.103895 و 3.3388 وبما أن قيمة الالتواء أقل من الصفر فيمكن القول بأن هناك التواء سالب نحو اليسار، أما بخصوص قيمة التفلطح فهي أكبر من 3 مما يعني وبالنظر إلى اختبار Jarque-Bera الذي قيمة احتمالته كانت 0.905991 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% فهذا يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: علاقة متغيرات الدراسة بالنمو الاقتصادية

سنحاول في هذه الخطوة حساب مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في نموذج الدراسة، والهدف من هذه العملية هو معرفة شكل وقوة العلاقة فيما بين المتغيرات، الجدول التالي والمحلوق رقم (04) يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-2): علاقة متغيرات الدراسة بالنمو الاقتصادي

LCPI	LOPEN	LOIL	LREER	LGDP	
-0.461569	0.549878	0.852550	-0.813862	01	LGDP
متوسطة عكسية	متوسطة طردية	قوية طردية	قوية عكسية	قوية طردية	أثر العلاقة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سننتظر في هذا المطلب عرض ومناقشة نتائج، حيث سنختبر مدى استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة التي من خلالها سيتم تحديد النموذج الأنسب للدراسة، ثم نقوم بتقدير النموذج المختار واختبار وجود تكامل مشترك، ثم تقدير النموذج للأجل القصير والطويل، وأخيرا قمنا باختبار جودة وصلاحيته النموذج.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في البداية وكمرحلة أولى نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط اجراء التكامل المشترك، ويوجد الكثير من الاساليب الإحصائية المستعملة لدراسة الاستقرارية ومن أهم هذه الأساليب الطريقة البيانية، واختبارات جذر الوحدة.

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الرسم البياني

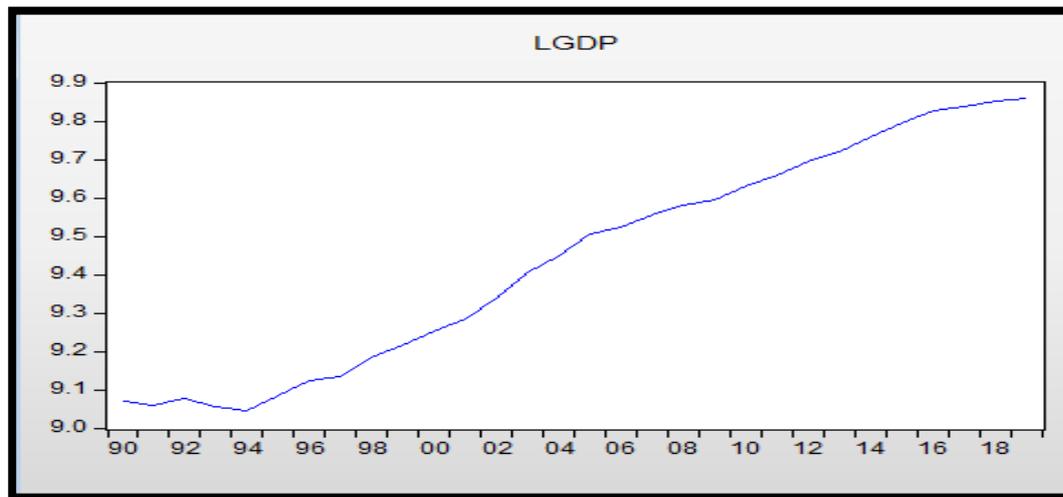
1. الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي LGDP:

الجدول رقم (2-5): تطور الناتج المحلي الاجمالي LGDP خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
LGDP	9.070631	9.058559	9.076399	9.055175	9.046134
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
LGDP	9.08343	9.123612	9.134552	9.184294	9.215793
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
LGDP	9.253088	9.282647	9.337135	9.406661	9.448763
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
LGDP	9.506088	9.522945	9.55638	9.580096	9.595969
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
LGDP	9.631337	9.659924	9.693359	9.720974	9.75827
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
LGDP	9.794602	9.8261	9.839017	9.850945	9.858913

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (02)

الشكل البياني رقم (2-4): يمثل منحنى تطور الناتج المحلي الاجمالي LGDP خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (2-5) ومخرجات EViews10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه، أن السلسلة **LGDP** غير مستقرة، وهذا لوجود اتجاه عام صاعد واضح لعدم ثبات متوسطها الحسابي عبر الزمن.

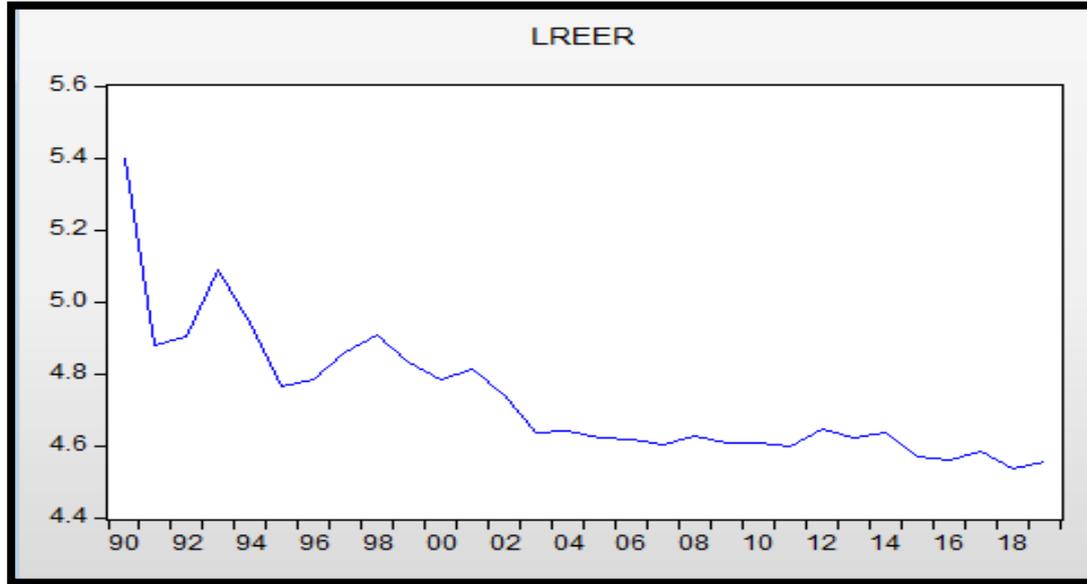
2. الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي **LREER**:

الجدول رقم (6-2): تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي **LREER** خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
LREER	5.396198	4.879404	4.904613	5.086552	4.939742
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
LREER	4.763356	4.784553	4.861102	4.90932	4.830827
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
LREER	4.782589	4.813846	4.738232	4.635545	4.639787
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
LREER	4.622465	4.618268	4.604382	4.627349	4.607919
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
LREER	4.60517	4.596371	4.64357	4.622711	4.633655
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
LREER	4.569507	4.559378	4.583337	4.535503	4.557114

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (02)

الشكل البياني رقم (2-5): يمثل منحني تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي **LREER** خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (6-2) ومخرجات EViews10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة **LREER** غير مستقرة، وهذا لوجود اتجاه عام نازل في السلسلة لعدم ثبات متوسطها الحسابي عبر الزمن.

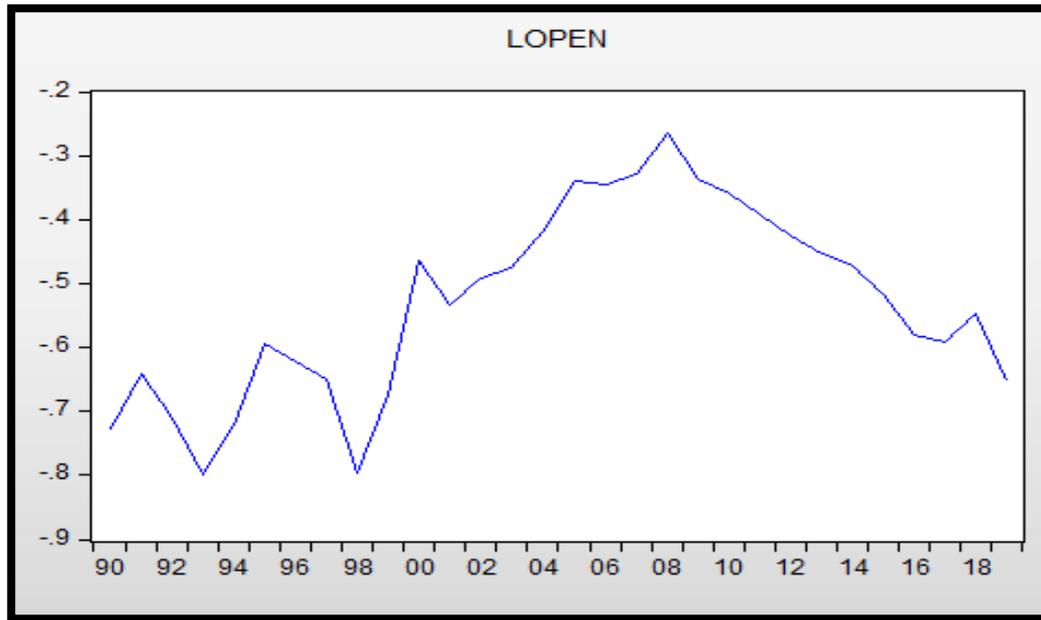
3. الانفتاح الاقتصادي LOPEN :

الجدول رقم (7-2): تطور الانفتاح الاقتصادي LOPEN خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
LOPEN	-0.72607	-0.64022	-0.7095	-0.80022	-0.72187
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
LOPEN	-0.59437	-0.62166	-0.64925	-0.79641	-0.67474
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
LOPEN	-0.46429	-0.53263	-0.4921	-0.47603	-0.42005
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
LOPEN	-0.33857	-0.3463	-0.32936	-0.26547	-0.33793
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
LOPEN	-0.35858	-0.39342	-0.42457	-0.45239	-0.47138
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
LOPEN	-0.51592	-0.58115	-0.59201	-0.54648	-0.65342

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (02)

الشكل البياني رقم (6-2): يمثل منحنى تطور الانفتاح الاقتصادي LOPEN خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (7-2) ومخرجات EViews10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة LOPEN غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها ومتوسطها الحسابي عبر الزمن.

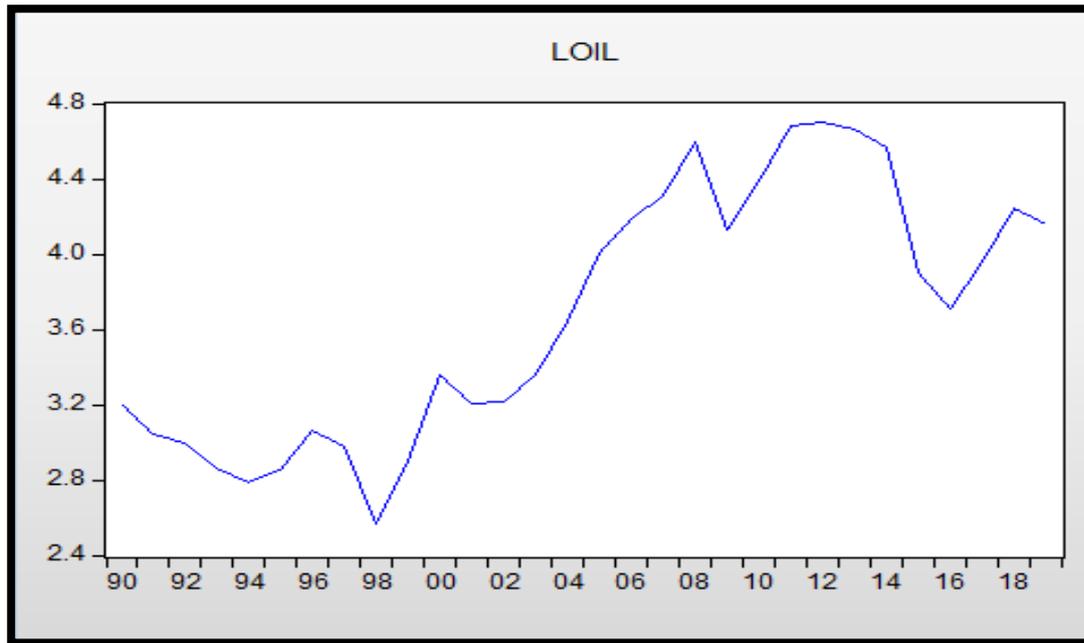
4. أسعار النفط LOiL:

الجدول رقم (8-2): تطور أسعار النفط LOiL خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
LOiL	3.192121	3.046425	2.997231	2.862201	2.784394
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
LOiL	2.857045	3.060115	2.976549	2.566487	2.897016
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
LOiL	3.359333	3.208421	3.215269	3.357942	3.646755
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
LOiL	4.000766	4.190412	4.312944	4.594716	4.132764
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
LOiL	4.386392	4.677119	4.695468	4.662212	4.567364
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
LOiL	3.901771	3.707701	3.959479	4.245347	4.159508

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (02)

الشكل البياني رقم (7-2): يمثل منحنى تطور أسعار النفط OiL خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول (8-2) ومخرجات EViews10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه اضطراب كبير في قيم السلسلة LOiL، وهذا يفسر بعدم ثبات تباينها و متوسطها الحسابي مما يوحي بعدم استقرار هذه السلسلة.

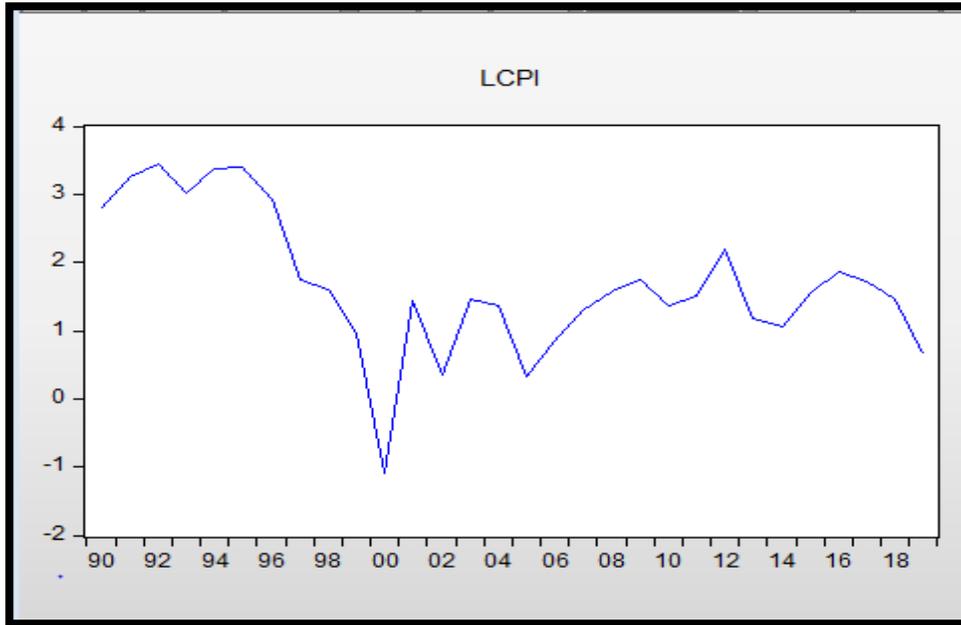
5. التضخم LCPI :

الجدول رقم (2-9): تطور التضخم LCPI خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
LCPI	2.812562	3.253717	3.455359	3.02239	3.368938
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
LCPI	3.393824	2.927404	1.74633	1.59942	0.972864
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
LCPI	-1.08127	1.441253	0.34946	1.451369	1.376699
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
LCPI	-1.08127	1.441253	0.34946	1.451369	1.376699
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
LCPI	1.363809	1.509443	2.18509	1.179958	1.070531
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
LCPI	1.56537	1.855938	1.721179	1.451612	0.668736

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (02)

الشكل البياني رقم (2-8): يمثل منحنى تطور التضخم LCPI خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم (2-9) ومخرجات EViews10

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة LCPI غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها و متوسطها الحسابي.

ومنه نستنتج وجود اتجاه عام في البيانات وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات ليست مستقرة في مستواها الأصلي، ومن أجل التحقق من مدى إستقرارية المتغيرات قيد الدراسة وبشكل أدق لابد من إجراء إختبارات جذر الوحدة.

ثانياً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لإختبار (ADF) و (PP)

بالرغم تعدد اختبارات جذور الوحدة لكن سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار ديكي فولر الموسع

(ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) والجداول التالية توضح نتائج تطبيق هذين الاختبارين:

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root text) باستخدام PP

عند المستوى					
	LGDP	LREER	LOIL	LOPEN	LCPI
ثابت	0.2187	-4.4930	-1.0414	-1.5605	-0.2161
	0.9691	***0.0013	0.7246	0.4894	0.2161
ثابت واتجاه عام	-27360	-6.5618	-1.8128	-0.9538	-2.6526
	0.2306	***0.0000	0.6724	0.9353	0.2618
بدون ثابت واتجاه عام	5.1394	-1.9220	0.5313	-0.5891	-1.4836
	1.0000	*0.534	0.8248	0.4534	0.1265
عند الفرق الأول					
	LGDP	LREER	LOIL	LOPEN	LCPI
ثابت	-3.5781	-19.1890	-4.1129	-4.9905	-7.7454
	0.0130	*0.0001	***0.0016	***0.0004	0.0000
ثابت واتجاه عام	-3.3874	-20.1800	-4.3343	-5.9754	-7.7307
	*0.0734	***0.0000	***0.0016	***0.0002	***0.0000
بدون ثابت واتجاه عام	-1.4633	-10.2031	-4.43343	-5.1080	-7.8428
	0.1311	***0.0000	***0.0001	***0.0000	***0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root text) باستخدام ADF

عند المستوى					
	LGDP	LREER	LOPEN	LOIL	LCPI
ثابت	0.4962	-4.4930	-1.6365	-0.0173	- 2.3481
	0.9836	***0.0013	0.4518	0.7335	0.1647
ثابت واتجاه عام	-0.6582	-7.0515	-1.0026	-1.8128	-2.6267
	0.2597	***0.0000	0.9281	0.6724	0.2721
بدون ثابت واتجاه عام	7.2477	-1.4902	-0.5948	0.4837	-1.5605
	1.0000	0.1250	0.4509	0.8135	0.1097
عند الفرق الأول					
	LGDP	LREER	LOPEN	LOIL	LCPI
ثابت	-36140	-9.1438	-4.9949	-4.4998	-7.7454
	0.0119	*0.0000	***0.0004	***0.0014	***0.0000
ثابت واتجاه عام	-3.3874	-4.6197	-5.1136	-4.3993	-7.6309
	*0.0734	***0.0069	***0.0016	***0.0087	***0.0000
بدون ثابت واتجاه عام	-0.9884	-9.2249	-5.1108	-4.4935	-7.7797
	0.2821	***0.0000	***0.0000	***0.0001	***0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10 ملاحظة: *, **, *** معنوي عند 10%، 5%، 1% على الترتيب.

أوضحت النتائج المبينة في الجدولين أعلاه أن السلسلة الزمنية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (LREER)

عند كلا الاختبارين (PP) و (ADF) مستقرة، حيث تم قبول فرض العدم أي أن السلسلة لا تحتوي على جذر

الوحدة، وهذا لأن القيمة المطلقة والمحسوبة لإحصائية (T) جاءت أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يمكن القول إن السلسلة (LREER) متكاملة من الدرجة الصفر.

أما السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LGDP)، أسعار البترول (LOIL)، الانفتاح الاقتصادي (LOPEN)، التضخم (LCPI)، غير مستقرة في حالتها الأولى عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول، وهو ما يعني أن هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المذكورة، وذلك لأنه القيم المطلقة للإحصائية (T) جاءت أقل من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، أما عند أخذ الفرق الأول لذات المتغيرات يتضح أن جميع هذه المتغيرات تتحول بياناتها إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم استقرار المتغيرة عند أخذ الفرق الأول وقبول الفرضية البديلة، ويطلق عليها في هذه الحالة أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I \sim (1)$.

الفرع الثاني: تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

بعد إجراء اختبار الاستقرار تم التوصل إلى أن تكامل السلاسل الزمنية هو عبارة عن مزيج فمنها ما هي متكاملة من الدرجة (0) والأخرى متكاملة من الدرجة (1) والشرط الوحيد لإستخدام ARDL محقق أي لا توجد أي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية، والجدول الموالي يوضح نتائج التقدير المبدئي للنموذج عند درجتي تأخير آليا، لأنه ينصح باستعمال فترتي تأخير كأقصى حد في البيانات السنوية¹.

الجدول رقم (2-12): نتائج تقدير نموذج ARDL بالإبطاء (1,1,2,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.810986	0.049214	16.47867	0.0000
LREER	-0.245700	0.061835	-3.973482	0.0009
LREER(-1)	-0.058537	0.047292	-1.237785	0.2317
LOIL	0.007508	0.015790	0.475475	0.6402
LOIL(-1)	-0.012713	0.015046	-0.844975	0.4092
LOIL(-2)	0.032147	0.011588	2.774212	0.0125
LCPI	-0.008011	0.003634	-2.204569	0.0407
LCPI(-1)	-0.007311	0.003813	-1.917482	0.0712
LOPEN	-0.096929	0.055191	-1.756234	0.0960
C	3.120259	0.715545	4.360677	0.0004
R-squared	0.998667	Mean dependent var	9.465807	
Adjusted R-squared	0.998001	S.D. dependent var	0.278952	
S.E. of regression	0.012473	Akaike info criterion	-5.657992	
Sum squared resid	0.002801	Schwarz criterion	-5.182204	
Log likelihood	89.21188	Hannan-Quinn criter.	-5.512539	
F-statistic	1498.427	Durbin-Watson stat	2.117971	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

¹ Narayan, P. K, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, vol 2(issue 4), Monash University, 2004 , P: 11.

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول أعلاه يمكن القول إن النموذج مقبول إحصائياً واقتصادياً، وذلك من خلال ملاحظة أن أغلب معالم النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% حسب اختبار t-statistic، كما يشير معامل التحديد الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج (R^2) إلى أن حوالي 99.86% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي تعود محتواها إلى المتغيرات التوضيحية، كما وتشير القيمة الإحصائية ل (F) إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

الفرع الثالث: اختبار منهج الحدود لتكامل المشترك

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج (وجود تكامل مشترك) تم حساب إحصائية F من خلال اختبار الحدود، وتظهر نتائج هذا الاختبار في الملحق رقم (07) والجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): اختبار منهج الحدود Bound test

Test Statistic	Value	K (عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	6.934186	4
Signif - مستوى المعنوية-	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.45	4.52
%5	2.86	4.01
%2.5	3.25	4.49
%1	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-13) أعلاه أن القيمة الإحصائية ل F بلغت 6.934186 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى والأدنى لنموذج عند جميع المستويات المعنوية، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المستخدم لدراسة، بمعنى آخر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع.

الفرع الخامس: تقدير معاملات نموذج الدراسة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الآن نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل.

أولاً: تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير

لغرض قياس العلاقة في الأجل القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ Error correction model، حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة المدى، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

وضمن الجدول التالي تظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار:

الجدول رقم (14-2): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LGDP				
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 1, 0)				
Date: 04/29/21 Time: 16:35				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 28				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREER)	-0.245700	0.061835	-3.973482	0.0009
D(LOIL)	0.007508	0.015790	0.475475	0.6402
D(LOIL(-1))	-0.032147	0.011588	-2.774212	0.0125
D(LCPI)	-0.008011	0.003634	-2.204569	0.0407
D(LOPEN)	-0.096929	0.055191	-1.756234	0.0960
CointEq(-1)	-0.189014	0.049214	-3.840621	0.0012

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع معاملات نموذج الدراسة معنوية عند مستوى معنوية 10% عدا معلمة أسعار البترول (DLOIL)، وإلى أن معلمة حد تصحيح الخطأ مقبولة كذلك إحصائياً عند مستوى معنوية 1% كما أنها سجلت بإشارة سالبة والتي تؤكد لنا على أن نتائج Bound Test على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

كما تشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (-0.189014) إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) ما نسبته 18.90%، أي أنه عندما ينحرف حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح بما يعادل 18.90% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t).

ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس بطيء تعديل قوية نحو التوازن، بمعنى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تستغرق ما يقارب 5.290 سنة ($5.290 = 1.537321/1$) أي تقريباً 05 سنوات و03 أشهر باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية، بتعبير أكثر تفصيلاً إذا حدثت أي صدمة على مستوى المتغيرات التفسيرية المذكورة بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدة خمسة سنوات وثلاثة أشهر تقريباً حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، وهو ما يعني بطيء تأثير قيم أهم هذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري.

ثانياً: تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفق منهجية الحدود، سنقوم بقياس العلاقة في الأجل الطويل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل

ARDL(1.1.2.1.0)			
Included observation :28			
Dependent Variable : LGDP			
Variable	Coefficient	t-statistic	Prob
LREER	-1.609605	-7.441038	0.0000
LOIL	0.142539	2.573249	0.0191
LCPI	-0.01062	-4.105520	0.0007
LOPEN	-0.512815	-2.603150	0.0180
C	16.508128	13.314548	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

بناء على نتائج الجدول أعلاه والملحق رقم (08)، يمكن تحليل معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما

يلي:

■ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي (LREER):** أظهرت النتائج أعلاه إلى أن متغيرة سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t-statistic ، وإلى تسجيل علاقة عكسية بينه وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن زيادة هذا المتغير بنسبة 01 % سيؤدي إلى تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.60% وهي نتيجة مخالفة مع منطق النظرية الاقتصادية، والتي تنص على أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي (تخفيض قيمة العملة المحلية) من شأنه أن يرفع النمو الاقتصادي من خلال قناة الصادرات وهذا لكون أن الأسعار المحلية ستصبح أرخص مقارنة بالأسعار الأجنبية، ولكن ما هو موجود تجريبياً في الجزائر أن الطلب الخارجي على السلع الجزائرية يعتبر محدود جداً نظراً لعدم استيفاء هذه الأخيرة المعايير الدولية المطلوبة، وعليه يمكن القول أن الطلب والعرض لكل من الصادرات والواردات غير مرن، وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدينار الجزائري (ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي) سيزيد من تكلفة استيراد كل من المواد الأولية والمواد الاستهلاكية، فلما ترتفع تكلفة الاستيراد حتماً ستتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وبشكل خاص أصحاب ذوي الدخل الثابتة، الأمر الذي يثقل كاهل وهشاشة الوضع الاجتماعي، وهذا ما سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر يمكن أن نفسر العلاقة

العكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي إلى أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري يسمح برفع قيمة المديونية الخارجية عند تحويلها للعملة الوطنية مما يضعف النمو الاقتصادي.

■ **أسعار النفط (LOIL):** بينت النتائج إلى أن المتغيرة LOIL ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic ، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطها مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.142539، وهذا يعني أن أي زيادة في LOIL بنسبة 01 % ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.1425%، وهذا ما يتفق مع واقع الاقتصاد الجزائري، فكما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على تغذية جميع قطاعاته من مورد الصادرات النفطية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية سيسمح بإحداث أو توسيع قاعدة المشاريع الاستثمارية وسيعزز من فائض ميزان التجاري بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي.

■ **التضخم (LCPI):** تشير هذه المتغيرة وفقاً لما تضمنته ذات النتائج أعلاه إلى أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t-statistic ، وإلى وجود علاقة عكسية تربطه مع حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث أن زيادة الأول بنسبة 01% سيؤدي إلى تراجع الثاني بنسبة 0.010%، وهي نتيجة متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع المستويات العامة للأسعار سيؤدي إلى حالة عدم اليقين في الاقتصاد في المستقبل، بالإضافة إلى تدهور القوة الشرائية للمواطنين مما قد يجبرهم على تخفيض استهلاكهم أو استعمال مداخرتهم لأجل الحفاظ على نفس سلة استهلاكهم، وقد ترتفع أسعار الفائدة أيضاً مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثم إلى تراجع خلق مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع استثمارية قائمة بالفعل، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تراجع إجمالي العرض من السلع والخدمات مصحوباً بتراجع النمو الاقتصادي.

■ **الإنفتاح الاقتصادي (LOPEN):** إن نتائج تقدير النموذج بالنسبة لتأثير متغير الانفتاح الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما معنوية وعكسية، أي كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي بنسبة 1% تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.512815% وهذه النتيجة لا تتوافق للتوقع وللمنطق الاقتصادي.

الفرع السادس: نتائج إختبار جودة وصلاحيّة النموذج

للتأكد من جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الإختبارات التشخيصية التالية:

أولاً: الإختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

1. التوزيع الطبيعي للبواقي

يهدف هذا الإختبار إلى معرفة إذا كانت المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث يعتمد على حساب إحصائية

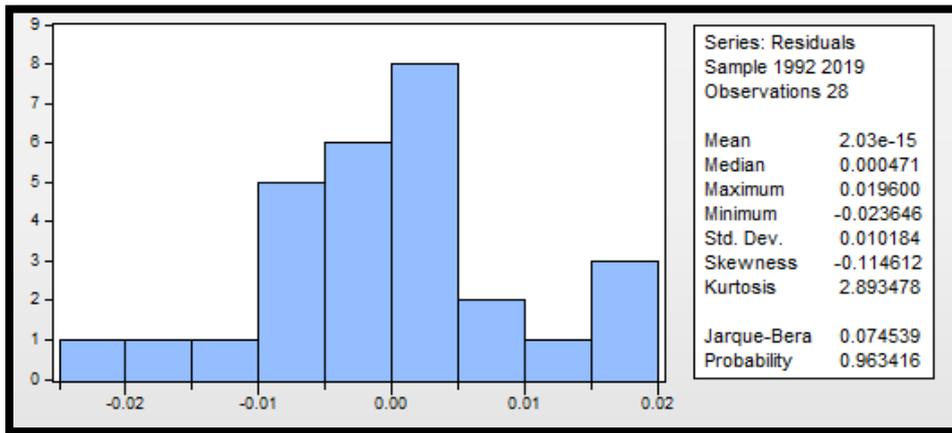
(jacque-bera)، الذي يعتمد على معامل التفلطح ومعامل التناظر حيث فرضياته تأخذ المعطيات التالية:

$$H_0 = \text{الأخطأ تتبع التوزيع الطبيعي}$$

$$H_1 = \text{الأخطأ لا تتبع التوزيع الطبيعي}$$

والشكل الموالي يظهر نتائج إختبار (jacque-bera):

الشكل رقم (2-9): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي في النموذج المقدر وأكد ذلك

قيمة (jacque-bera) التي بلغت قيمتها (0.07) بقيمة احتمالية قدرها (0.96) وهي نتيجة غير معنوية

وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2. تجانس التباين البواقي

هناك عدة إختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانسة أم لا ومن بينها إختبار (ARCH)

الجدول رقم (2-16): نتائج إختبار تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.541859	Prob. F(1,25)	0.4685
Obs*R-squared	0.572793	Prob. Chi-Square(1)	0.4492

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة بلغت قيمتها (0.54) عند المستوى احتمال (0.4685) أي أكبر من 5% وهذا يعني قبول فرضية عدم القائل بتجانس تباين حد الخطأ. وطالما احتمال Obs* R-squared يساوي (0.44) وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، فلا يمكننا رفض فرضية عدم التنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3. عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي

من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، نلجأ إلى إختبار (LM test) لإرتباط الذاتي، والسبب في تفضيل إجراء هذا الإختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه باستخدام إختبار مضاعف جرانجر (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (2-17): نتائج إختبار إرتباط الذاتي تسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.134369	Prob. F(2,16)	0.8752
Obs*R-squared	0.462522	Prob. Chi-Square(2)	0.7935

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن $\text{prob } F(2,16)=0.8752$ أي أكبر من 0.05، ومنه نقبل H_0

التي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

وكما أن احتمال احصاءة $R\text{-squared} * \text{Obs}$ يساوي (0.79) وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإنه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، ومنه نستنتج أن النموذج المقدر لا يتحوي على مشكلة ارتباط ذاتي.

ثانياً: اختبارات استقرار هيكل النموذج

قصد التأكد من مدى استقرارية النموذج لمقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL)، سيعتمد تطبيق اختبار Ramsey RESET Test والخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، ثم تطبيق اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا قصد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدره مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس.

1. نتائج اختبار الوصف الرياضي للنموذج

كانت نتائج هذا الاختبار كالتالي:

الجدول رقم (2-18): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

	Value	Probability
t-statistic	1.686976	0.1099
F-statistic	2.845886	0.1099

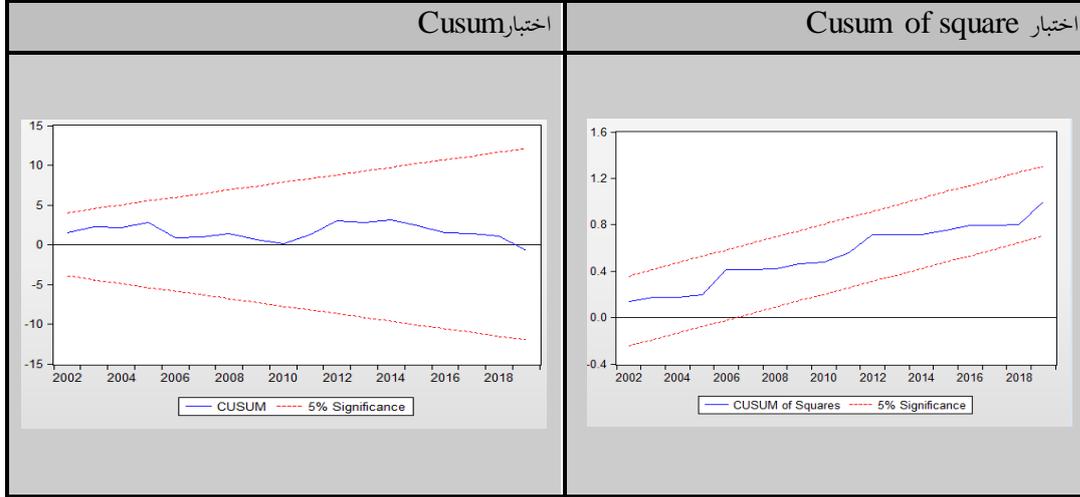
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 10

يتبين من خلال اختبار Ramsey RESET Test أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل سوء التوصيف الرياضي، حيث قدرت القيمة الاحتمالية لكل من t-statistic و F-statistic ب 0.1099 وهي غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، الأمر الذي يعني قبول فرضية العدم والتي تنص بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

2. نتائج اختبار Cusum و Cusum of square

كانت نتائج هذا الاختبار كالتالي:

الشكل رقم (2-10): نتائج اختبار Cusum و Cusum of square



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الشكل رقم أعلاه (2-10) أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، هو عبارة عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %، ونفس الملاحظة بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUMSQ فهو عبارة عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع الاستقرار في النموذج عند معنوية 5 %، ويتضح من اختبار CUSUM واختبار CUSUMSQ أن نتائج هذا النموذج تعرف استقرارا وانسجاما في كل من المدين القصير والطويل.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع، وذلك من خلال تحليل مسار تطور كلا من سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي، حيث شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019 حركة متواصلة في سلوك كل من سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي.

كما تم ضمن هذا الفصل تطبيق الدراسة القياسية اعتماداً على طرق وأدوات وبرامج الاقتصاد القياسي، وفي إطار محاولة اكتشاف أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا اختبار أثر التغير في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019، بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية.

وبعد عرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة انطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، حيث بينت النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، حيث أظهرت النتائج أيضاً بوجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكلا من سعر الصرف الحقيقي والتضخم والانفتاح الاقتصادي وعلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعر النفط.



الخاتمة

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في قياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2019 وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي القياسي، وخلصت إلى رصد أهم النتائج سواء من جانبها النظري أو التطبيقي، فضلاً عن تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة على أثر هذه النتائج.

أولاً: نتائج الدراسة

1. النتائج النظرية:

يمكن حصر أهم النتائج النظرية التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

- يتأثر سعر الصرف الحقيقي بعدة متغيرات اقتصادية كعرض النقد ومعدلات التضخم، معدلات التبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال، كما أن هناك عوامل غير اقتصادية كعدم الاستقرار السياسي؛
- يعتبر سعر الصرف وسيلة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي وهذا ما يمكنه من أداء الدور المزدوج كأداة لإدارة الإقتصاد الداخلي من خلال استهداف مستويات معينة للأسعار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة، بالإضافة إلى إمكانية استخدامه كأداة استقرار ممتصة للصدمات الخارجية؛
- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول؛
- إن تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، فحسب النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكينزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملاً جديداً للنمو الاقتصادي المتمثل في التقدم التقني؛
- تعد المحافظة على سعر صرف متوازن من أهم أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى رفع مركز الدولة التنافسي الدولي، في حين أن تغيراتها يؤدي إلى حدوث تكاليف كبيرة في مستوى الرفاه الاقتصادي ومنه التأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

2. النتائج التطبيقية:

توصلت الدراسة الإحصائية والقياسية إلى مجموعة من النتائج وهي:

- عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي لدينار تراجع كبير بداية التسعينات وذلك لعدة اعتبارات كتعديلات الهيكلية وإجراءات تخفيض قيمة الدينار الجزائري في سنة 1994 بهدف تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على المستوردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وإدماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي، ثم شاهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي استقرار نسبيا مع بعض التذبذبات إلى غاية 2019؛
- بإستخدام اختبارات جذر الوحدة تبين أن جميع المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند المستوى، ماعدا متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يحتوي على جذر وحدة أي أنه مستقر عند المستوى، وبعد إجراء الفروق الأولى لباقي المتغيرات أصبحت مستقرة أي متكاملة من الدرجة أولى؛
- من خلال اختبار الحدود تبين أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات؛
- نموذج تصحيح الخطأ مقبول احصائيا ذلك من خلال سلبية ومعنوية معامل تصحيح الخطأ والتي تؤكد لنا نتائج اختبار منهج الحدود Bound test على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؛
- أظهرت النتائج توافق العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط وهذا ما يتفق مع واقع الإقتصاد الجزائري، وعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكل من: من سعر الصرف الحقيقي، التضخم والانفتاح الاقتصادي؛
- كما أن النموذج كان ملائما ومستقرا حسب النتائج الاختبارات التشخيصية والاحصائية؛
- نتائج الدراسة توافقت وإلى حد كبير مع الدراسات السابقة التطبيقية خاصة الدراسات التي أجريت في الجزائر، هذا يعني أن تغير سعر الصرف الحقيقي وخاصة ارتفاعه لا ينصب في صالح النمو الاقتصادي، فكون الجزائر بلد نامية يستورد أكثر مما يصدر لضعف جهازه الإنتاجي فهذا سيزيد من تكلفة الاستيراد المواد الأولية والمواد الاستهلاكية وهذا ماسيقلل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى تم إثبات صحتها، حيث يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه السعر الذي يتم من خلاله عملية المبادلة بعملة أخرى أي يقيس القدرة التنافسية لدولة، أما النمو الاقتصادي فهو عبارة تحقيق زيادة الحقيقية في نصيب الفرد من الدخل وينتج عنه تحقيق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا؛

- ولقد تم بالفعل إثبات الفرضية الثانية، حيث هناك علاقة طویل الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية، أما نظرياً يعتبر سعر الصرف الحقيقي حلقة وصل بين السياسة والأداء، فإن السياسات تصوب اتجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستوى حقيقي يشجع النمو من جهة، ومن جهة أخرى أن كلا من النمو الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي يتأثر بالسياسة؛
- أثبتت الدراسة القياسية بنتيجة الأثر السلبي والمعنوي بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي وهذا مايقودونا إلى رفض الفرضية الثالثة، وهي نتيجة تؤكد أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، فكل ارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهي نتيجة تتعارض مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية.

ثالثاً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

- العمل على بناء اقتصاد قائم على التنوع مصادر الثروة والتخلص من التبعية النفطية لترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مايعرفه هذا القطاع من عدم استقرار؛
- وضع آليات حماية من أجل تحقيق الاستقرار ولو نسبي في سوق الصرف في المدى القصير والطويل، وبالتالي التحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- يجب على صانعي السياسات الاهتمام بالعوامل التي تحفز تغيرات أسعار الصرف مثل ارتفاع التضخم وعجز الميزانية، من خلال اعتماد على استراتيجيات تستهدف التضخم وتحسن الانتاجية وتزيد من القدرة على التصدير خارج المحروقات، لأن الحد من تغيرات أسعار الصرف يعتبر أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من أثره السلبي على حركة تدفقات رؤوس الأموال ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- توفير مناخ استثماري جذاب من خلال تحسين وإصلاح مختلف السياسات الاقتصادية، ومع تفعيل القوانين ومنح صلاحيات أكثر للمؤسسات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، وتقديم ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى التكتلات الاقتصادية، مما يساعدها أو يسهل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعاً: أفاق الدراسة

ونأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع والإمام بجوانب المشكلة، وكما يقال فإن نهاية كل بحث بداية بحث عملي آخر.

- مدى قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطور سعر الصرف الدينار الجزائري؛
- سعر الصرف الحقيقي وآثاره على الواردات والصادرات غير النفطية في الجزائر؛
- دور سعر الصرف الحقيقي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- دور سياسة سعر الصرف في مواجهة صدمة كوفيد 19 وأثرها على استقرار الاقتصاد الجزائري.



قائمة

المصادر المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية "نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
 2. بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003 .
 3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.
 4. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2016، عمان، الأردن.
 5. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
 6. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2004.
 7. مُجّد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الأولى 2011.
 8. مُجّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية) ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000
 9. مُجّد مدحت مصطفى، عبد الظاهر مُجّد سهير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.
 10. مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992.
- ب. أطروحات ورسائل جامعية
11. أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015.

12. أحمد عبد صالح عطية الفهداوي، قياس وتحليل العجز التوأم وأثره على النمو الإقتصادي في العراق للمدة (1995-2018)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، 2020.
13. أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 (مُجدد بن احمد)، وهران، الجزائر، 2015-2016.
14. آلاء نوري حسين، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وآثارها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1988-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
15. أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار "دراسة قياسية في الجزائر، تونس، المغرب"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
16. إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية _ حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
17. حنان تلمساني، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
18. خالد بورحلي، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018-2019.
19. زهرة سيد اعمر، انعكاسات سعر الصرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك

- مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.
20. سمية شهباز طلب، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة_دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.
21. سيدي أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على العدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد _تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
22. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي"دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة" (2012- 1998)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
23. عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي -دراسة حالة الدينار الجزائري-، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
24. عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن "دراسة تحليلية وتقييمية"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف (1)، الجزائر، 2018، ص 197.
25. عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر_دراسة قياسية 1970-2008، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.
26. عبد الله بن سلوى رشيدة، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021.

27. فتيحة بنايي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي _دراسة نظرية _**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
28. أمجد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.
29. أمجد بن البار، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين- 1970 (2009)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
30. أمجد بوشمال، **أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019-2020.
- ج. المؤتمرات والملتقيات العلمية :
31. دجماني أمجد درويش، ناصور عبد القادر، مداخلة بعنوان "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 11-12 مارس 2013.
32. نسيمة جلولي، مقران أمجد، مداخلة بعنوان "منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي"، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 14 نوفمبر 2019.

د. المجالات:

33. غيدة فلة وغيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018.

34. مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة، 2016.

هـ. المحاضرات :

35. سلايمية ظريفية، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

36. قسم الرياضيات، وحدة الحاسبة الالكترونية، محاضرات اكسل 2010، كلية التربية، جامعة القادسية، سنة 2014-2015.

و. المواقع الالكترونية :

37. الموقع الالكتروني: <http://www.manaraa.com> ، يوم 27/05/2021 ، الساعة 11:23

38. الموقع الرسمي لبنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

39. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة لنفط (أوبك):

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

40. الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي: <https://www.amf.org.ae/ar/jointrep>

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

41. Dickey D. A., Fuller W. A., "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", *Econometrica*, Vol. 49, 1981, pp 1057- 1072.

42. Narayan, P. K, **Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, vol 2(issue 4), Monash University, 2004, P: 11.



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): معطيات الدراسة

	GDP	REER	OPEN	OIL	CPI
1990	8696.112232	220.5663	0.483807	24.34000	16.65253
1991	8591.758834	131.5522	0.527176	21.04000	25.88639
1992	8746.410691	134.9107	0.491891	20.03000	31.66966
1993	8562.736	161.8310	0.449228	17.50000	20.54033
1994	8485.671672	139.7342	0.485844	16.19000	29.04766
1995	8808.126753	117.1384	0.551910	17.41000	29.77963
1996	9169.259815	119.6479	0.537051	21.33000	18.67908
1997	9270.121667	129.1665	0.522439	19.62000	5.733523
1998	9742.898207	135.5472	0.450945	13.02000	4.950162
1999	10054.6711	125.3146	0.509291	18.12000	2.645511
2000	10436.7486	119.4131	0.628584	28.77000	0.339163
2001	10749.85106	123.2045	0.587062	24.74000	4.225988
2002	11351.84272	114.2320	0.611342	24.91000	1.418302
2003	12169.1754	103.0841	0.621248	28.73000	4.268954
2004	12692.44994	103.5223	0.657014	38.35000	3.961800
2005	13441.30448	101.7445	0.712786	54.64000	1.382447
2006	13669.80666	101.3184	0.707300	66.05000	2.311499
2007	14134.58009	99.92126	0.719381	74.66000	3.678996
2008	14473.81001	102.2427	0.766845	98.96000	4.858591
2009	14705.39097	100.2752	0.713243	62.35000	5.737060
2010	15234.78504	100.0000	0.698666	80.35000	3.911062
2011	15676.59381	99.12395	0.674743	107.4600	4.524212
2012	16209.598	103.9146	0.654050	109.4500	8.891451
2013	16663.46674	101.7696	0.636108	105.8700	3.254239
2014	17296.67848	102.8894	0.624143	96.29000	2.916927
2015	17936.65558	96.49653	0.596952	49.49000	4.784447
2016	18510.62856	95.52402	0.559257	40.76000	6.397695
2017	18751.26673	97.84029	0.553213	52.43000	5.591116
2018	18976.28193	93.27045	0.578986	69.78000	4.269990
2019	19128.09219	95.30798	0.520264	64.04000	1.951768

الملحق رقم (02): معطيات الدراسة بعد إدخال لوغاريتم

	LGDP	LREER	LOPEN	LOIL	LCPI
1990	9.070631	5.396198	-0.726069	3.192121	2.812562
1991	9.058559	4.879404	-0.640221	3.046425	3.253717
1992	9.076399	4.904613	-0.709498	2.997231	3.455359
1993	9.055175	5.086552	-0.800224	2.862201	3.022390
1994	9.046134	4.939742	-0.721867	2.784394	3.368938
1995	9.083430	4.763356	-0.594370	2.857045	3.393824
1996	9.123612	4.784553	-0.621661	3.060115	2.927404
1997	9.134552	4.861102	-0.649247	2.976549	1.746330
1998	9.184294	4.909320	-0.796411	2.566487	1.599420
1999	9.215793	4.830827	-0.674736	2.897016	0.972864
2000	9.253088	4.782589	-0.464286	3.359333	-1.081274
2001	9.282647	4.813846	-0.532626	3.208421	1.441253
2002	9.337135	4.738232	-0.492099	3.215269	0.349460
2003	9.406661	4.635545	-0.476026	3.357942	1.451369
2004	9.448763	4.639787	-0.420050	3.646755	1.376699
2005	9.506088	4.622465	-0.338574	4.000766	0.323855
2006	9.522945	4.618268	-0.346300	4.190412	0.837896
2007	9.556380	4.604382	-0.329364	4.312944	1.302640
2008	9.580096	4.627349	-0.265470	4.594716	1.580748
2009	9.595969	4.607919	-0.337933	4.132764	1.746947
2010	9.631337	4.605170	-0.358582	4.386392	1.363809
2011	9.659924	4.596371	-0.393423	4.677119	1.509443
2012	9.693359	4.643570	-0.424572	4.695468	2.185090
2013	9.720974	4.622711	-0.452387	4.662212	1.179958
2014	9.758270	4.633655	-0.471376	4.567364	1.070531
2015	9.794602	4.569507	-0.515919	3.901771	1.565370
2016	9.826100	4.559378	-0.581147	3.707701	1.855938
2017	9.839017	4.583337	-0.592012	3.959479	1.721179
2018	9.850945	4.535503	-0.546477	4.245347	1.451612
2019	9.858913	4.557114	-0.653420	4.159508	0.668736

الملحق رقم (03): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	LGDP	LREER	LOPEN	LOIL	LCPI
Mean	9.439060	4.731746	-0.530878	3.674042	1.681802
Median	9.477425	4.637666	-0.524272	3.677228	1.537407
Maximum	9.858913	5.396198	-0.265470	4.695468	3.455359
Minimum	9.046134	4.535503	-0.800224	2.566487	-1.081274
Std. Dev.	0.287770	0.188392	0.148598	0.679521	1.033862
Skewness	-0.006518	1.691584	-0.091481	0.072433	-0.103895
Kurtosis	1.534937	6.283483	1.994011	1.575432	3.338800
Jarque-Bera	2.683225	27.78386	1.306861	2.562975	0.197453
Probability	0.261424	0.000001	0.520258	0.277624	0.905991
Sum	283.1718	141.9524	-15.92634	110.2213	50.45407
Sum Sq. Dev.	2.401541	1.029253	0.640362	13.39070	30.99727
Observations	30	30	30	30	30

الملحق رقم (04): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة

Correlation					
	LGDP	LREER	LOIL	LOPEN	LCPI
LGDP	1.000000	-0.813862	0.852550	0.549878	-0.461569
LREER	-0.813862	1.000000	-0.692633	-0.678873	0.473634
LOIL	0.852550	-0.692633	1.000000	0.766808	-0.390627
LOPEN	0.549878	-0.678873	0.766808	1.000000	-0.510276
LCPI	-0.461569	0.473634	-0.390627	-0.510276	1.000000

الملحق رقم (05): نتائج اختبار فليب بيرون PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
<u>At Level</u>		LGDP	LREER	LOIL	LOPEN	LCPI
With Con...	t-Statistic	0.2187	-4.4930	-1.0414	-1.5605	-2.1835
	Prob.	0.9691	0.0013	0.7246	0.4894	0.2161
	n0		***	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.7360	-6.5618	-1.8128	-0.9538	-2.6526
	Prob.	0.2306	0.0000	0.6724	0.9353	0.2618
	n0		***	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	5.1394	-1.9220	0.5313	-0.5891	-1.4836
	Prob.	1.0000	0.0534	0.8248	0.4534	0.1265
	n0		*	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(LGDP)	d(LREER)	d(LOIL)	d(LOPEN)	d(LCPI)
With Con...	t-Statistic	-3.5781	-19.1890	-4.4429	-4.9905	-7.7454
	Prob.	0.0130	0.0001	0.0016	0.0004	0.0000
	n0	**	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-3.3874	-20.1800	-4.3343	-5.9754	-7.7307
	Prob.	0.0734	0.0000	0.0098	0.0002	0.0000
	n0	*	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-1.4633	-10.2031	-4.4355	-5.1080	-7.8428
	Prob.	0.1311	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
	n0		***	***	***	***

الملحق رقم (06): نتائج اختبار ديكي فولر ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
<u>At Level</u>		LGDP	LREER	LOIL	LOPEN	LCPI
With Con...	t-Statistic	0.4962	-4.4930	-1.0173	-1.6365	-2.3481
	Prob.	0.9836	0.0013	0.7335	0.4518	0.1647
	n0		***	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.6582	-7.0515	-1.8128	-1.0026	-2.6267
	Prob.	0.2597	0.0000	0.6724	0.9281	0.2721
	n0		***	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	7.2477	-1.4902	0.4837	-0.5948	-1.5605
	Prob.	1.0000	0.1250	0.8135	0.4509	0.1097
	n0		n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(LGDP)	d(LREER)	d(LOIL)	d(LOPEN)	d(LCPI)
With Con...	t-Statistic	-3.6140	-9.1438	-4.4998	-4.9949	-7.7454
	Prob.	0.0119	0.0000	0.0014	0.0004	0.0000
	n0	**	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-3.3874	-4.6197	-4.3993	-5.1138	-7.6309
	Prob.	0.0734	0.0069	0.0087	0.0016	0.0000
	n0	*	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-0.9884	-9.2249	-4.4935	-5.1108	-7.7797
	Prob.	0.2812	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
	n0		***	***	***	***

الملحق رقم (07): نتائج اختبار منهج الحدود Bound test

ARDL Bounds Test		
Date: 04/29/21 Time: 16:27		
Sample: 1992 2019		
Included observations: 28		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.934186	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

الملحق رقم (08): نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREER	-1.609605	0.216315	-7.441038	0.0000
LOIL	0.142539	0.055393	2.573249	0.0191
LCPI	-0.081062	0.019745	-4.105520	0.0007
LOPEN	-0.512815	0.196998	-2.603150	0.0180
C	16.508128	1.239856	13.314548	0.0000

الملحق رقم (09): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ01			
Specification: LGDP LGDP(-1) LREER LREER(-1) LOIL LOIL(-1) LOIL(-2) LCPI LCPI(-1) LOPEN C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.686976	17	0.1099
F-statistic	2.845886	(1, 17)	0.1099
Likelihood ratio	4.333935	1	0.0374